الإشكالية والضرورة

نحو حدوث الضرورة في المجتمع
وتلاشي الإشكالية من السلطة

عبد الله حجاج







دار الكلمة للنشر والتوزيع مصر - القاهرة - المنصورة

ت : ٠٠٢٠١٠٠٩٧٠٧٤٩٥ & ٠٠٢٠١٠٦١٣٠٢٥٥٢

facebook.com/DarAlkalema

www.daralkalema.com

دار الكلمة للنشر و التوزيع

تطلب منشوراتنا من الدار العالمية للكتاب

الدار البيضاء ٦٣ شارع مولاى ادريس الأول ت:٠٥٢٢٨٢٨٨٢١-٠٥٢٢٨٣٣٦٠٨

الإشكالية والضرورة

نحو حدوث الضرورة في المجتمع
وتلاشي الإشكالية من السلطة

الإشكالية والضرورة

نحو حدوث الضرورة في المجتمع
وتلاشي الإشكالية من السلطة

الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

بطاقة الفهرسة

حجاج ، عبد الله

الإشكالية والضرورة نحو حدوث الضرورة في المجتمع وتلاشي الإشكالية من السلطة - كتبه / عبد الله حجاج

ط ١ - المنصورة دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤م

٨٠ ص ، ٢٥سم .

رقم الإيداع : ١٧٥٣٥ / ٢٠١٤م

تدمك : ١١ - ٤٥٣ - ٣١١ - ٩٧٧ - ٩٧٨

دار الكلمة للنشر والتوزيع مصر - القاهرة
القاهرة . محمول : ٠١٠٩٧٠٧٤٩٥

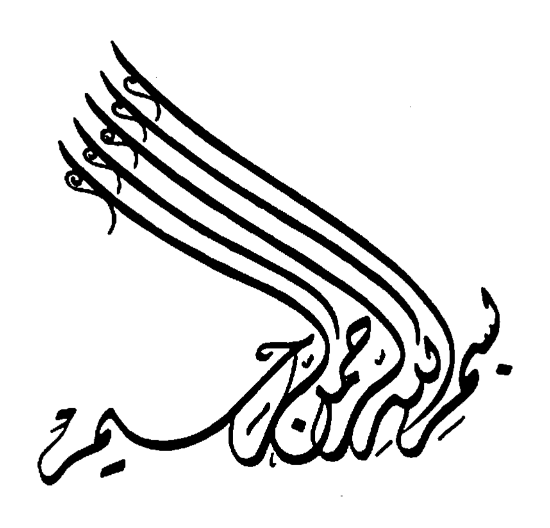
E-mail:mmaggour@hotmail.com
E-mail:daralkalema_pdp@hotmail.com
www.facebook.com/DarAlkalema

الإشكالية والضرورة

نحو حدوث الضرورة في المجتمع
وتلاشي الإشكالية من السلطة

كتبه
عبد الله حجاج

دار الكلمة
للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

ماهية الإشكالية

الفصل الأول
ماهية الإشكالية

يجدر بنا في بداية هذا الفصل أن نشير إلى المعنى الذي نقصده بالإشكالية حيث أننا نصف كل ما هو عائق ومُشكل بالإشكالية ، وهو وصف لما نفترضه ونتصوره وفق رؤيتنا لما سيأتي الحديث عنه كإشكالية ، إذ إننا نصفها ونسردها في ثنايا هذا الفصل .

لا نقصد بالإشكالية ما يرمي إليه بعض من الفلاسفة في دراساتهم التي يُجرونها على القضايا والأحداث ، بل إن مقصدنا بكل بساطة هو في أن الإشكالية مشكلة وحجر عثرة ، وهذا لا يعني استغناءنا عن تفسير ذلك وفق المعاني اللُّغوية والاصطلاحية ، بل إن ذلك سنتحدث عنه إلا أن ما أريد تحييده هو أن الحديث لا يدور عمّا تحدث به بعض الباحثون الذين جعلوا من قضية الإشكالية إشكالية ومبحثًا بحد ذاته ، فمبحث هذا الفصل غير ذلك ، والإشكالية ليست سوى وصف لما نتحدث عنه .

إشكالية ـ إشْكالِيَّةٌ :

يذكر الدكتور عبد الغني أبو العزم في معجمه المشهور «معجم الغني » إذ يقول : «ش ك ل» «مصدر صناعي» «طَرَحَ إِشْكالِيَّةً على الْمُناظِرِينَ» : قَضِيَّة فِكْرِيَّة أَوْ ثَقافِيَّة أَوِ اجْتِماعِيَّة ، تَتَضَمَّنُ الْتِباسًا وَغُموضًا ، وَهِيَ بِحاجَةٍ إلى تَفْكيرٍ وَتَأَمُّلٍ وَنَظَرٍ لإيجادِ حَلٍّ لَهَا .

وذلك بالتعريف لمسألة ما يتم التداول والنقاش حولها في حقل من حقول المعرفة وفروع الفكر الجالبة للتجلية ، والإيضاح ، فإذا كان ذلك حدثت المعرفة ، وذهب الجهل بالإشكالية إذ إن الجهل بها مكمن الإشكالية ذاتها ، وهذا ما سنسلكه وهو

صميم مبحثنا حول ما يدعى بالديكتاتورية أو النظام الديكتاتوري ... إلخ ، من الأنظمة السلطوية الجائرة إذ إنها تحمل مسميات متعددة إلا أنها تتفق في كونها إشكالية .

كما تختلف المشكلة عن الإشكالية (Problematic) ، حيث إن الإشكالية تعني الاحتمال والحكم ، الاحتمال يدرس في موضوع أحكام الموجهات (Judgements of modality) وهي أحكام تتميز بأنها تكون مصحوبة بالشعور بمجرد إمكان الحكم ، بينما الحكم التقريري يكون مصحوبًا بالشعور بواقعة الحكم.

والإشكالية عند إيمانويل كانت مرادفًا للإمكان ، وهي مقولة من مقولات الجهة ، ويقابله الوجود والضرورة ، والأحكام الإشكالية عنده هي الأحكام التي يكون الإيجاب أو السلب فيها ممكنًا لا غير ، وتصديق العقل بها يكون مبنيًا على التحكم ، أي مقررًا دون دليل ، وهي مقابلة للأحكام الخبرية ، فما نتحدث عنه هو ظني وليس خبريًا ، وهذا الذي دعانا لاختيار كلمة «إشكالية» واجتناب كلمة «مشكلة» ، إلا أننا لا ننكر تقارب الكلمتين ومعناهما الضمني والاصطلاحي .

وما نطلق عليه وصف الإشكالية هو شيء يتفرع من الظلم ، فالأقنعة التي يرتديها الظالم هي بعدد المظالم التي يرتكبها بحق المظلومين ، وللظلم إشكاليات لا نكاد نحصرها ، وإن من أحد أكثر الأقنعة انتشارًا وشيوعًا ما سنتحدث عنه في ثنايا هذا الفصل القائم على توصيف ما نعتبره عائقًا ومشكلًا لكل نهوض وتنمية ، وحجر عثرة في سبيل تحقيق الرفاه والاستقرار للشعوب والأمم .

ذلك أن الظلم بمفهومه العام يكاد يكون فضفاضًا ، وحصر ذلك وتفنيده يحتاج إلى أكثر من عنوان وموضوع ، فالظلم الاجتماعي ، والظلم الذاتي إلى عدد لا متناهٍ من الظلم الذي يجعلنا نحيد عن الموضوع الأساسي الذي نتحدث عنه حيث يتفرع

ما سنتحدث عنه من صنف الظلم السياسي ، وتحديدًا النظام الديكتاتوري التسلطي ، أو اختصارًا الديكتاتورية التي نصفها كإشكالية .

والقارئ للتاريخ ، والباحث في الأنظمة السياسية يدرك جليًّا أننا حين نتحدث عن الديكتاتورية فإننا نقصد النظام السياسي الذي يقوم على تقويض السلطات ، وجعلها في شخص واحد ، وهي فرع من فروع الطغيان والظلم ، لنصفها بشكل أخص ، وأدقّ بعيدًا عن العموميات .

هي من قبيل «الديكتاتورية ، الأوتوقراطية ، السلطة المطلقة ، والاستئثار بالسلطة ، الطغيان ، الاستعباد السلطوي ، نظام الغلبة ، الفردية الحاكمية ، التسلط ، الاعتساف .... وغيرها» ، مما يتضمن تصرف الفرد أو قلة من الأفراد في حقوق الآخرين وحرياتهم ، من دون تبعة أو مساءلة ، وبغير ضوابط محددة أو ثابتة ، وبالنقيض من هذا المصطلح والمضمون كانت العدالة التي تأتي من طرائق متعددة أهم وأولى أمر هو التخلص من الديكتاتورية فما إن يكون ذلك ولو بشكل جزئي ، فإن العدالة وتطبيقها تبرز على الأمم وتظهر في حياتهم وسلوكياتهم .

والديكتاتورية هي نازلة من النوازل انتشرت عدواها بين الأمم ، وفي العصور حيث بدأت منذ أحيان مجهولة ، واستمرت حتى وقتنا الحالي .

قد يتبادر إلى الأذهان تساؤل حول إثبات أن الديكتاتورية التسلطية إشكالية ، وكيف تم تصنيفها ، وجعلها إشكالية وعائقًا ؟

فنقول : إن التاريخ يجيبُ وبقصصه العظيمة التي كان أبطالها من أولي النهج الديكتاتوري ، إذ إن القرآن الكريم فيه أعظم كلام ، وأصدق قول ، فسبحان الذي جعل فيه من الأمثلة والأحداث التي تبرهن وصف الديكتاتورية بإشكالية ومعضلة ، فالديكتاتورية كما عبَّر عنها الطَّاغيةُ فرعونُ هي : ألا نظر ، ولا رؤية للحياة ، خيرها وشرها إلا بمنظاره ، وأن السبيل الوحيد للرشاد سبيلُه ، فالخير كل

الخير في اتباعه ، والشّر كل الشّر في مخالفته وعصيانه ، ومن رأى غير ما يرى «الفرعون» فهو ليس إلّا زارعًا في الأرض الفساد ... إلخ من الأوصاف التي استمرت حتى يومنا هذا بألفاظ أخرى تحمل ذات المعنى .

ثم إن الديكتاتورية التي سنشرح مفهومها في ثنايا هذا الفصل هي في أصلها ومنشئها ، فطرية حيث تنشأ الديكتاتورية من الـ«أنا» الموجودة في أصل الإنسان منذ طفولته المبكرة ، حيث يمتلك قدرًا من التسلط ، وحب الاستحواذ والسيطرة ، لنجد أن كبح بذرة الديكتاتورية من خلال قيام الأهل بوضع قوانين وضوابط لتربية وتهذيب الطفل ، ووضعه على سكة التميز بين ما هو خطأ وما هو صواب ، وتنمية شعوره بالانتماء إلى مجموعة تعنيها مصالحها المتصلة بمصالحه بشكل أو بآخر ، أحد أهم الواجبات التي يقومون بها تجاه طفلهم ، ويمتد هذا الشعور الفطري إلى ما بعد مرحلة الطفولة ، ويبدأ الفرد بعد ذلك في إدارة من حوله وصولًا إلى إدارة وسياسة الدول والشعوب حيث تظل الديكتاتورية أمرًا فطريًّا جُبل عليه الإنسان ، وما يكبح جماح هذا الأمر ويوقف بواعثه السامة إلا سنَّ قوانين وحدود لسلطات من يحكم ويدير منشأة أو دولة .

أما الكلمة ومدلولها فهي كلمة إنجليزية وذات مدلول تكوَّن منذ بدأت النظم السياسية منذ آلاف السنين ، فكلمة الديكتاتورية تعود إلى أصول رومانية ويونانية وقد حدثت بطرق فوضوية قبل بداية الأنظمة السياسية وكتابتها ، فهي ـ وكما أسلفنا ـ أمر فطري يظهر حين يغيب القانون الذي يحد من السلطة المطلقة ، وذلك القانون هو ما يجعل السلطة عقدًا اجتماعيًا سياسيًا قائمًا على مصلحة القائد والأتباع ، أما الإشكالية فإنها تُقصر المصالح في صف القائد وحسب .

وهذا ما دعانا إلى اختيار اللفظة كما هي ونحن في مناقشتنا عن الديكتاتورية لا نقصد أمة بعينها ، سواء أكانت إنجليزية أو سواها ، لكننا نوضح سبب اختيارنا

للكلمة الإنجليزية ديكتاتورية (Dictatorship) فنحن كالذي اجتث شجرة مع عروقها ليدرك مفهومها وماهيتها .

تجلية لمفهوم ما نتحدث عنه :

عندما نتحدث عن الديكتاتورية والدكتاتور نتمثل المثل الذي يقول : «تُعرف الأشياء بأضدادها» ، فندرك قيمة وجمالية المقابل للضد حين نعي ونفهم الضد ، كما أننا نسلك منهجًا سلكه الصحابي حذيفة ﷺ حين كان يسأل الرسول عليه الصلاة والسلام عن الشر مخافة أن يدركه ، فلعلنا بدراسة هذه الإشكالية وإدراك فداحتها نؤمن بأهمية ما يقابلها من بدائل .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ~ : «الطاغوت فعلوت من الطغيان ، والطغيان مجاوزة الحد وهو الظلم والبغي ، فالمعبود من دون الله إذا لم يكن كارهًا لذلك كان طاغوتًا ، ولهذا سمى النبي ﷺ الأصنام : طواغيت ، والمطاع في معصية الله ، والمطاع في اتباع غير الهدى ودين الحق هو مخالف لكتاب الله ، والمطاع أمره المخالف لأمر الله هو طاغوت ، ولهذا سمي من تحوكم إليه من حاكم بغير كتاب الله : طاغوتًا ، وسمى الله فرعون وعادًا طغاة .

فالطاغوت حسب ذلك هو من يحيد عن الحق وتطبيق العدالة ، والطاعة لا تكون إلا من قام بموجب العدل ، ومبطل الظلم الذي يتأتى من نظام سياسي ديكتاتوري ، ويتمثل العدل بتطبيق ما جاء في القرآن الكريم والسنّة النبوية ، كما يصف شيخ الإسلام في حديثه عن الطاغية ، وتجاوز الحد في الظلم والبغي ، حيث أنه جعل من طاعة أولئك الذين يبطشون بكل هوادة عبادة لهم من دون الله .

ننتقل إلى وصف الديكتاتورية في المعنى الروماني الأساسيّ ، لننتشل الديكتاتورية من جذورها ، ونقرأ حروفها آخذين في الاعتبار مسماها واصطلاحها في اللغة .

الدكتاتور Dictator هو مصطلح روماني الأصل ، ظهر في عصر الجمهورية

الرومانية كمنصبٍ للحاكم الذي يدير الدولة ، حيث يرشحه أحد القنصلين بتزكية من مجلس الشيوخ آنذاك ، ويتمتع هذا الحاكم بسلطات استثنائية ، حيث تخضع له الدولة والقوات المسلحة في أوقات الأزمات المدنية أو العسكرية، ولفترة محدودة لا تزيد عادة على ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير، فما إن تنته الأزمة التي تمر بها البلاد حتى يتم إرجاع السلطة التشريعية للمجلس والقضائية للقضاة بينما التنفيذية تكون بين يديه .

وإن تحدثنا عن «الديكتاتورية الرومانية» بتفصيل أكثر نشير إلى معلومات أكيدة تفيد بأن أول ديكتاتور كان قبل الميلاد بحوالي ٥٠٠ سنة ، وآخر ديكتاتور منتخب بشكل قانوني صحيح كان قبل الميلاد بحوالي ٢١٠ ، لكن الديكتاتورية كنظام ظهرت أولًا في نهاية القرن الرابع ، وقد استخدموا «الديكتاتورية» لحل مشاكل مدنية بدون حاجتهم لاستخدام الجنود والعساكر ، وكان يتم انتخاب مجلس قنصلي لحل الأزمات والمهمات المطروحة ، وكان في الحقيقة كل واحد منهم ديكتاتورا ، ولم يكن النظام ولا مؤسساته ديكتاتورية ، بل هي مهمة محددة لفترة زمنية معينة ، وتنتهي صلاحية الديكتاتور بانتهاء المهمة أو عند حل الأزمة .

لم يكن من صلاحيات الديكتاتور إلغاء الدستور ، وفي أحسن الحالات كانت يتم تعليق عمل بعض المؤسسات لفترة زمنية محددة ، وكان الديكتاتور هو قائدًا للجيش لفترة معينة كما ذكرنا ، وبعدها تنتهي مدة قيادته ، أي : أن الديكتاتور الروماني كان يستند على قواعد دستورية في حكمه ، ولفترة طارئة معينة وبعدها تنتهي فترة حكمه ، حتى لو لم يتم تنفيذ المهمة المطلوبة منه ، وتحديد الفترة الزمنية هذه ساعدت في إنشاء وتكريس أنظمة تقضي استعمال حق النقض «الفيتو» من قبل «مجلس الشعب» لسحب حق الديكتاتور بالحكم المطلق ، وبعدها اختفى هذا الشكل من الحكم .

لكن مصطلح الدكتاتورية Dictatorship في الاستخدام الحديث، يعني النظام الحكومي الذي يتولى فيه شخص واحد جميع السلطات بشكل دائم، حيث لا يكون أمام مواطني تلك الحكومة سوى الخضوع والطاعة العمياء، وبحيث لو نظرنا إلى مصطلح الاستبداد Dispotism، نجده لا يكاد يتميز عما ذكرنا، فكلمة الاستبداد المشتقة من اللغة اليونانية تعني: «رب الأسرة»، «السيد على عبيده»... إلخ، فهو مصطلح داخل في نطاق الأسرة، فخرج حينها إلى عالم السياسة لكي يُطلق على نمط من أنماط الحُكم المطلق الذي تكون فيه سلطة الحاكم على رعاياه كما سلطة الأب على أبنائه !!

وعلى ضوء ذلك فإن الحاكم أب للجميع، وذلك يعني في الحال أن من حقه أن يحكم حُكمًا استبداديًا؛ لأن الأب لا يجوز ـ شرعًا وخلقًا ـ معارضته ولا الاعتراض على أمره، فقراره مُطاع واحترامه واجب مفروض على الجميع، فحين يُنقل هذا التصور الأخلاقي إلى مجال السياسة، سيتحول الأمر إلى كبت المعارضة، بل إن كبتها سيكون أمرًا مشروعًا، بل إن الانتقادات التي تطال الدكتاتور الذي هو أب للجميع هي في قائمة العيب والخروج عن العُرف المجتمعي.

إذن نحن ننتقل من الأخلاق إلى السياسة، ونعود مرة أخرى من السياسة إلى الأخلاق، وذلك كله في سبيل التبرير للحكم الاستبدادي «الدكتاتوري»، وذلك بجعل الدكتاتور أبا لمواطنيه، حيث يعاملهم كما يعامل الأب أطفاله، مفترضًا عدم معرفتهم بمصلحتهم وعدم نضجهم لأية تجارب سياسية، وأنهم لا يقدرون مآلات الأمور ولا يحسنون التصرف كما يحسنه ويفهمه هو.

وكما أسلفنا في الحديث عن المفهوم للديكتاتورية وتجلية ما قد يستشكل فإننا نضيف ونقول: إن الديكتاتورية في جوهرها الظلم وبخس الناس أشياءهم، وصور الظلم كما يوردها ابن خلدون في مقدمته إذ يقول: «ولا تحسبن الظلم إنما هو

أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب ، كما هو المشهور ، بل الظلم أعم من ذلك ، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقًّا لم يفرضه الشرع ، فقد ظلمه ، فجباة الأموال بغير حقها ظلمة ، والمعتدون عليها ظلمة ، والمنتهبون لها ظلمة ، والمانعون لحقوق الناس ظلمة ، وغصّاب الأملاك على العموم ظلمة ، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله ، واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودةَ للشارع في تحريم الظلم وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه ، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري ، ويؤول ذلك إلى تلاشي الدولة وفساد وعمران المدينة ، ويتطرق هذا الخلل على التدريج ولا يشعر به» .

الظلم الذي هو ركن أساسي للديكتاتورية يظل قائمًا ما ظلت الشريعة ومقاصدها بعيدة عن الحكم ونظامه ، فالديكتاتور وإن تغنى بأدبيات الدين والأخلاق ، فذلك لا يغنيه من الله شيئًا ما لم يجعل أمة من الناس تقيس مدى عدالته وحقيقتها ، فهو يدرك أنه ما أن يتيح لمن سواه سياسة البلد حتى يصبح هو وإياهم سواء بسواء ، وذلك شأن لا يرتضيه طغيانه الجائر الذي يفترض أن الدولة هي الوطن ما يعني أن أجهزة ومؤسسات الوطن هي كأعضاء جسمه والنظام لذلك هو طريقته وسلوكه .

ولسنا في صدد الحديث عن الظلم بعموميته ، كما أسلفنا ، حيث إن الظلم وحرمته في الدين والأخلاق واضحة كوضوح الشمس ، ولعل ممّا يذكرنا بذلك قوله ﷺ في خطبته في حجة الوداع : «**إن دماءكم ، وأموالكم ، وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا**» ، حيث يؤكد الحرمة لهذا الجور والتسلُّط السياسي ، وما دمنا نصف الديكتاتورية والديكتاتور كمفهوم ومصطلح ، فإن ذلك يقودنا إلى أبرز الحاجات التي تبين لنا شيئًا من سياسات الديكتاتور ، وما يكون ببقائه بقاء الديكتاتور .

حاجات ملحة لنشوء وديمومة الإشكالية :

فبعد أن أدركنا المفهوم حاولنا قدر الاستطاعة التجلية لما نقصده ونصفه بالإشكالية ، نأتي للحديث عن بعض من حاجاتها المُلحة ، التي نصنفها كضمانات البقاء ونشوء عرش مستبد ، وما سنتناوله ليس ضمن أمور طارئة تحدث في المجتمعات والأمم ، ويقوم على أثرها عروش مستبدة ، حيث إن حديثنا سيقتصر على ما هو غير مشروع في النظم السياسية ، أما ما سواه مما أشرنا إليه فهو لا يعنينا بذات الأهمية ، فما سنمرّ عليه هو بمثابة رؤوس الأقلام على بداية للطريق الذي نبتغي فيه إدراك معالم الديكتاتورية حيث الإشارة إلى أبرز ما يحتاجه الطاغية من أمور غير مشروعة من أجل نشوء أو ديمومة ديكتاتورية ليتم بقاؤها والحفاظ على مكتسباتها الباطلة إذ نأتي على الأبرز منها .

أول ما سنشير إليه هو الجهل بالحقوق ، حيث يُغيب شعب الديكتاتور عن حقوقه وما له في ظل حاكم يوقن أن عدم معرفة مواطنيه بحقوقهم هي أحد السُبل التي تجعل منه جوادًا كريمًا ، وما يمنحه لهم في إطار حقوقهم يكون مكرمة منه وعطاء يُشكر عليه ، في حين أنه حق أصيل لشعب يجهل حقوقه ، لتجد التهليل والحمد من جماهير لا تعي حقيقة ما يوهب إليها ، فالجهل وتكريسه يكون حينًا بإبراز ثقافات تصنع غشاوة على البصر فتجد حاشية ذلك الديكتاتور تكرس للجهل القائم في المجتمع .

ومن أبرز الحاجات أيضًا وما يعمل عليها الديكتاتور ، ويُخصص لها مؤسسات وجماعات ، إشاعة التفرقة بين أطياف الشعب ومكوناته ، حيث يُشغل التيارات ببعضها عن طريق دعمه لطرف دون طرف ، وفي وقت آخر يجعل الطرف الآخر هو المدعوم ، فيستهلك المثقفين والمفكرين طاقتهم في التناحر والخِصام ، ويتمادى التطرف والحماس في بعض شعب الديكتاتور إلى توجيه التهم والشتائم لمن يدعو إلى

سوى ذلك ناسين الشأن الأهم في أن يتحصلوا على الحقوق وينبذوا المظالم، فعلى القول القائل: إن التفريق هو الضامن لحفظ مكانة السيد، وذلك مما يذكرنا بالمصطلح المعروف (فرق تسد)، حيث إنه مصطلح سياسي عسكري اقتصادي الأصل اللاتيني له (divide et impera)، ويعني تفريق قوة الخصم الكبيرة إلى أقسام متفرقة لتصبح أقل قوة وهي غير متحدة مع بعضها البعض مما يسهل التعامل معها، كذلك يتطرق المصطلح للقوى المتفرقة التي لم يسبق أن اتحدت والتي يراد منعها من الاتحاد وتشكيل قوة كبيرة يصعب التعامل معها، وهذا المبدأ صالح كتكتيك للاستخدام داخل المؤسسات وفي السياسات الداخلية للكيانات والدول وهذا ما نراه مطبقًا بالفعل داخل مؤسسات وكيانات الدول القائمة على التسلط والقهر، وهذا المبدأ من الميراث الاستعماري الذي ورثته هذه الدول الديكتاتورية من الدول الاستعمارية وحاولت جاهدة الحفاظ عليه؛ لأنه أحد أسباب استمرار النظام السياسي الجائر على رأس السلطة، وقد ذكر ميكافيللي هذه السياسة في كتابه «فن الحرب» بوصفها إستراتيجية حربية؛ نصح القادة العسكريين بتطبيقها لتفريق قوات العدو، إما عن طريق بث الشك والريبة بين قائد العدو والخلّص من رجاله، أو بإعطائه ذريعة لتفريق قواته بين جبهات متعددة، وبهذا تضعف شوكتها فنجد أن الديكتاتور يعتبر شعبه كما الأعداء في الحروب والمعارك إذ يمارس عليهم ما يمارس على العدو.

نأتي إلى الحديث عن التلميع والترويج الذي يجعل من الدكتاتور بطلًا في الحروب ودبلوماسيًا مع الخصوم، ويأتي على رأس تلك الأدوات الإعلام، الذي يدار بعقلية «أوتوقراطية» فردية متسلطة لا ترى أيّ شيء ذا بال ولا يستحق الأهمية، إلا ما له علاقة بذلكم الفرد، فالوطن والشعب والوحدة والديمقراطية والسلم الاجتماعي والسيادة ومحاربة الإرهاب، ودماء الناس، وأموالهم،

وأعراضهم ، كلها بنظر الإعلام «المُدار من قبل حاشية الديكتاتور» ، يجب أن توظف على صعيد التمجيد والتمديد بل وحتى يصل الحال إلى إضفاء درجة القداسة ، لذلك الفرد وحاشيته ... إلخ ، من الأوصاف البراقة التي لا تنتهي مستغلًا كل حدث ومناسبة ، وقد تحدث الأستاذ عبد الحكيم الصادق الفيتوري عن استغلال الديكتاتور لمناسبات الأعياد حيث يقول : ولكنّ المستبد كعادته لا يفوت هذه الفرصة الذهبية بدون توظيفها وتحبيرها لصالح استبداده ، وممارساته النكراء ، في هدر وعي المجتمع وطاقاته ، وذلك من خلال إعادة صياغة تلك الأبعاد العيدية لتحقيق مآربه المختلفة ، وفق عملية مبرمجة على أسس الحرب النفسية والسيطرة الاجتماعية عبر خبراء علم النفس الإدراكي والاجتماعي السلوكي ، حيث يدمج في هذه العملية بين شخص المستبد والأبعاد العيدية بطريقة متقنة ، فيصبح المستبد هو لحمة الانتماء والتعلق والاعتزاز في نظر المجتمعات المغلوبة على أمرها ، وذلك من خلال اقترانه وحضوره الكثيف بصورته وشاراته في الأعياد الدينية والوطنية بالإكثار على الناس بشعاراته ، ومقالاته ، وأعلامه ، وخزعبلاته ، كل ذلك بألوان جذابة ، وزخارف براقة ، خالقة بهجة رائعة واندماجًا متقنًا بين العبد والمستبد ، فيصير المستبد هو الوطن ، والوطن هو المستبد ، حينئذٍ يحقّ القول على أبناء المجتمع برفع المستبد وتمجيده وإجلاله .

بمثل هذه الحاجات وعلى غرارها تدوم وتبقى الإشكالية لتعيش في أوساط شعب يؤمن بأن مصيره غير معلوم في ظل سياسة تُرسم بهوى الديكتاتور ، وتعيش بالطريقة التي يرغبها هو ، وتُلبس تلك الأهواء ما لا يمثلها فهي سياسات تسلك دروب التضليل والخداع ، وسبيلها في ذلك كل ما من شأنه التوطيد للعرش .

يقول «جين شارب» ، وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس في

دارتموث في كتابه «من الديكتاتورية إلى الديمقراطية» : يحكم بعض الرجال شعوبهم باتباع الخدع لا المبادئ الأخلاقية ، هؤلاء الحكام لا يعون تشوش أذهانهم ، ولا يدركون أنه في اللحظة التي يدرك الناس فيها أمرهم ينتهي مفعول خدعهم ، ويضيف قائلًا : إن القول الشائع لا تأتي الحرية مجانًا هو قول صحيح ، حيث إنه لا يوجد قوة خارجية تمنح الشعوب المضطهدة الحرية التي تطمح إليها ، وعلى النّاس أن يتعلموا كيف يحصلون على تلك الحرية بأنفسهم ، وهذا لن يكون سهلًا ، كما أنه يرى «أن أي قاعدة للسلطة إنما هي قائمة على طاعة المواطنين لأوامر الحاكم أو الساسة» ، فإن امتنع المواطنون عن الطاعة ، ففي هذه الحالة يفقد الحكم سلطته فلا شرعية لسلطة لا يأبه بها مواطنوها الذين لا يُأبه بهم أساسًا ، بحيث يكون اللااعتبار أمرًا متبادلًا وفي ذلك تقوم الفوضى واللانظام ويقتتل البشر فيما بينهم ، ومرد ذلك هو في أننا لم نجعل للأمة اعتبارًا وسيادة .

وسيأتي حديثنا بشكل أكبر عن أحد أهم هذه الحاجات حيث أفردنا لها عنوانًا مستقلًا لما لها من أهمية بالغة في أن نقدمها حيث نعتبر حاجة «تسييس الدين» ، هي من أهم وأقوى مما يستند إليه الديكتاتور في استحواذه على السلطة بكافة أشكالها ، بل إنها الطريقة المثلى للقضاء على استقلال المؤسسات الحكومية والأهلية ، حيث إنه يجعل مما ستتحدث عنه بشيء من تفصيل يسير نشير فيه بعضًا من الإشارات ونستكمل فيه فراغات لم نملأها في القادم من الصفحات إذ إن الحديث عن «تسييس الدين» ، والغطرسة التي تجري باسم الدين حديث ذو شجون ومواجهتنا لذلك لا تكون إلا بالتعرية والوقوف على تفاصيله .

الحاجة البارزة والمؤثرة في توطيد الإشكالية :

لا حسيب ولا رقيب على ما يقوم به سوى الله ، إذ لا يحق لأحد الحديث عن أخطاء أو تخبطات يرتكبها نظام الدولة ، بل إن الحديث عن مثل ذلك هو قدح في ديانة ونزاهة الديكتاتور ، الذي يتوشح بالعباءة الدينية التي تنجيه من كل انتقاد

وتصويب ، ليصبح بمرور الوقت ما يقول الديكتاتور هو ما يقوله الدين ، ويجري تأويل النصوص من أجل التبرير لذلك فيكون المُخلص للدين ، بينما هو في حقيقته مخلصًا لدكتاتوريته الجاعلة من رغباته ديانة يهتدي بها من يحكمهم ويسوسهم ، وذلك بأن يزج بالفتيا وأهلها في ميدان تنافسه على السلطة ، جاعلًا من الدين والفتوى ورقة ضمن أوراق يلعبها على منضدة الشعب الذي يحكمه ، فباسم الله يحكم «وحاشا لله أن يحكم أحد باسمه» ، وبذمة ربنا ﷻ ونبيه عليه الصلاة والسلام يفوض ويجعل .

إذ يقول الإمام مسلم ~ في «صحيحه» أن رسول الله ﷺ كان إذا وضع أميرًا على رأس جيش أو سرية ، فإنه يوصيه فمما جرى على لسان نبينا عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم أنه يقول لأحد أصحابه : «**وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّه ، فَلَا تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّه ، وَلَكِنْ اِجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِك ، فَإِنَّكُمْ إِنْ تُخْفِرُوا ذِمَمَكُمْ وَذِمَمَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنَ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُوله ، وَإِذَا حَاصَرْت أَهْل حِصْن فَأَرَادُوك أَنْ تُنْزِلهُمْ عَلَى حُكْم اللَّه فَلَا تُنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْم اللَّه ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمك ؛ فَإِنَّك لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْم اللَّه فِيهِمْ أَمْ الله**» .

إذن فالدين ليس مطية بل هو في أسمى المراتب وأعظمها ، فكما أنه مرجعية للتشريع إلا أنه ليس وسيلة للتنصيب والدعاية في صورة إضفاء شرعية على التسويق الدعائي ، فالشرعية تكتسب ممن يقام عليهم التشريعات المنبثقة من الشريعة ، إلا أن ذلك ليس في قاموس الديكتاتور الذي يجعل من كل فعل يقوم به أمرًا مقدسًا ، ولو أن يكون من المشين وقبيح الأفعال لتجد أنه يضفي عبارات فضفاضة تفي بالغرض الذي نتحدث عنه ، ليضع جسرًا يعبر من فوقه ، ويحرز من خلاله مصالحه وما يخدم حاشيته .

كما أن الشرائع السماوية لا يمكن بحال من الأحوال أن توطد لنظام سلطوي جائر يقوم على ما من شأنه أن يجعل من الظلم ركيزة من ركائز سياسته ، بل إن الشريعة في كل مبادئها وتطبيقاتها هي في حقيقتها جالبة للعدالة واحترام رأي البشر بكل أصنافهم ومرجعياتهم ، حيث يقول الأستاذ عبد الله المالكي في حديثه عن العدول عن مبدأ «مصدر السلطات» : أن العدول عن مبدأ «مصدر السلطات» سيحرر الحاكم بدرجات متفاوتة من قيد تستخدمه الأمة للحيلولة دونه ودون الشطط والاستبداد ، كما سيفتح له الطريق كي يضفي على نفسه قداسة دينية وسلطة ربانية ، تتنافى تمامًا مع روح الإسلام ، وهذه قضية النظم والفلسفات ، ولقد دفعت البشرية من دون النظر في نظم الحكم .

ثم إنه لا يمكن أن يستجلب المرء سلطته من الله بحيث يكون مشرعًا باسمه وفق ما تقتضيه مصلحته ، حيث إن ذلك أمر غير منطقي البتة ، فالسلطة في حقيقتها لا يمكن أن تكون مستمدة إلا من أمور ، كما العصبية القبلية باعتماد على السيف ، أو ارتضاء من أمة وغيرها من الطرائق الجالبة للسلطة والسيادة ، إلا أن ما ثبت أنه الأقرب إلى تطبيق الديانات السماوية ، والتشريعات الوضعيّة ، هو سيادة الأمة ، وجعل أمرها بيدها ، فبذلك فإن الأمة هي المسؤولة عن شؤونها ، وهي من تتولى أمرها بنفسها بعيدة كل البعد عن ما يطلق عليه الحق الإلهي أو الرباني ، وفي هذا يقول الأستاذ العلوي عن الخلافة المعاصرة في كتابه : «لقد اعتمدت الديكتاتوريات على مر التاريخ فلسفات واهية لتبرير احتكارها للسلطة وحرمان الآخرين ، كالحق الإلهي في الحكم ، وكحق الأسرة والسلالة ، في القرون الغابرة وفي القرون المتأخرة «ثم يضيف» : تنامت فلسفة المجموعة الطليعية والربانية التي تقود الأمة ولو بالقهر إلى تطورها المأمول على مختلف الأصعدة .

ونشأت على ضوئها الدول الشمولية ، وتحوّرت في شكل سياسي ، عبرت عنه

بوضوح دولة الحزب الواحد ، وقد حاولت مختلف هذه الصور التلبُّس بالدين ، عندما ترى احتياجًا لذلك ، فتوظف الأحاديث والمفاهيم الدينية ، من أجل تبرير وصولها إلى السلطة ، واحتكارها لها ، إلا أن أقبح الفلسفات في نظري هي فلسفة الحقّ الإلهي في الحكم المنحصر في شخص بعينه ، أو أسرة بعينها ، اعتمادًا على جدلية كاذبة ، تتمحور حول ادّعاء أن الله تعالى خصَّ هؤلاء بالحكم والسيطرة على القرار ، وأن باقي الأسر أو التشكيلات أو الأمة بأسرها عليها التسليم والرضا بذلك ، ولا يجوز لهم العمل على تغيير هذه الرغبة الإلهية .

وفلسفة تمرير أدبيات الدين والأخلاق كانت ولا تزال ضمن أولويات الديكتاتور والديكتاتوريين آخذين في الاعتبار أن محكوميهم لا يعني لهم سوى شعارات لا تسمن ولا تغني من جوع ، وإن كان ذلك ينكشف في بعض الأحيان وخاصة حين يكون هناك أفراد ترجو النهضة والتمكين لأمتها ومجتمعها .

وفي ذلك يحذر الأستاذ عبد الوهاب حسين من استخدام الدين كتبرير فيقول : أحذر المؤمنين من سوء عاقبة تحويل الدين إلى مخدر للمظلومين ، وسببًا لاستمرار الظلم والقهر والاستبداد والفساد والتخلف في الأمة والوطن ، فإن نتائجه سوف تكون خطيرة على الدين نفسه ، فقد ثار الناس على الدين في أوروبا في العصور الوسطى لما قام القائمون عليه باسمه بتخدير الناس وتبرير الظلم والاستبداد ، ولم تتحرر أوربا وتتطور إلا بالثورة على ذلك الدين المزيف المخالف للعقل والفطرة ، فيجب على كافة المؤمنين الحرص على حقيقة الدين النورانية والدفاع عنها ، وجعل الدين كما هو في الحقيقة سندًا فكريًا وروحيًا إلى العلم والحرية والفضيلة والعدل والمساواة والتقدم والازدهار في الحياة .

فقضية تسييس الدين التي تعتبر من القضايا الخطيرة والتاريخية حيث أن جذورها ممتدة لعديد من القرون ، وهي ضمن الأساليب الأكثر شيوعًا لدى

الديكتاتوريين ، وهي كقضية شائكة ومهمة تحتاج إلى دراسة متأنية وقراءة هادئة حيث إن أبعادها وآثارها على الجماهير ذات وقع وتأثير كبيرين جدًّا ، وقد حاولنا أن نلمح إلى شيء يسير من جوانبها .

كما أن «تسييس الدين» يفضي إلى صرف انتباه الجماهير الغفيرة عن معاناتها اليومية وتأجيج مشاعر الكراهية لديها ، ليس ضد المتسببين في تردي الأحوال ، بل ضد من يخالفها في العقيدة ، في صورة أخرى من صور تسييس الدين وما يجلبه هذا التسييس من ثمرات في صالح الديكتاتور الذي يدعي باطلًا أنه حاكم بالشريعة وهو أبعد ما يكون عنها وعن مقاصدها التي جعلت تلك المشاعر «مشاعر الكراهية» تجاه أطياف ومكونات المجتمع ، وجعل تلك المشاعر تتأجج فيما بينه بعد أن كان من المفترض أن تكون تجاه كل تسلط وبخس للحقوق .

ظواهر ناجمة عن الإشكالية :

كما أن لهذه الإشكالية الكامنة في النظام السياسي «الديكتاتوري» الذي نتحدث عنه عديد من الظواهر الاجتماعية والظاهرة (Phenomenon) : هي لفظ يطلق على أي حدث يمكن مراقبته وملاحظته في الاستخدام العام ، الظاهرة كثيرًا ما تشير إلى حدث غير عادي ، في الاستخدام العلمي ، الظاهرة هي أي حدث يمكن رصده وتدوينه ، حيث أن هذه الظواهر الناجمة عن الإشكالية هي بالضرورة مما يعبر عن صور واضحة كل الوضوح على سطح مجتمع يرزح تحت وطأة نظام سلطوي جائر ، وهو ما عبرنا عنه كما أسلفنا بالإشكالية ، والحديث حول هذه الظواهر هو مما يجعلنا ندرك ونعي تطورات ما نصفه بالإشكالية .

فمن الظواهر التي تجدها في تلك المجتمعات التي يُبطش بها ليل نهار ظاهرة القبول والخضوع ، حيث الرضا التام والتسليم بكل شيء مما يعني حدوث ذل يُعرفونه أهل اللغة بأنه نقيض العز ، وأصل هذه المادة يدلُّ على الخُضوع والاستكانة ،

واللِّين، يقال: ذَلَّ يذِلُّ ذُلًّا وذِلَّة وذَلالة ومَذلَّة، إذا ضَعُف وهان، فهو ذليل بيِّن الذُّل والمذلة من قوم أذلاء وأذلة وذلال، والذُّل: الخسة، وتذلل له: أي: خضع، وهو حالة غير طبيعية حيث وكما اشتهر عن عمر ﷺ حين قال: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهم أحرارًا»، وذلك الذي تحدثنا عنه نابع من يأس وقنوط يصيب الأفراد فمع تزايد معدلات الانتهاكات التي ترتكب بحقوق الأمة يصل الحال حتى ببعض من الأفراد إلى التخلي عن مبادئه وقيمه، مقابل الحصول على الحياة ليصبح عنوان ذلك الكرامة مقابل الحياة، وبمرور الزمن يبدأ البعض بالتبرير لنفسه فتنشأ أفكار نابعة من يأس وخوف، ولنتحدث عن فكرة الرضا بالحال، حيث تقضي هذه الفكرة بالرضا التام عن الحاكم الحالي خوفًا من أن يأتي أشر منه، وهذه الفكرة يتبادلها الناس فيما بينهم بل إن البعض يتمادى في ذلك ليقول: إن الحال القائمة قد تتردى إن زال هذا الديكتاتور فيجعل من الديكتاتور آلهة تحفظ البلاد، وتنشر الأمن في أنحائه من دون الله الذي هو الحافظ والواهب، ثم يأتي من يدعم هذا الرأي بقوله: أن هذا قدرنا إلى عدد لا متناهٍ من الأفكار والآراء التي نحترمها بكل تأكيد إلا أننا نؤكد أنها تبريرات للخوف من المطالبة بإرساء العدالة وهذا الذي ذكرناه يكون بلا حسبان من الديكتاتور نفسه، فتظل هذه التبريرات وسواها ضمن إشكالية لا تنتهي إلا بنهاية الذعر، ولعلنا نشير إلى شيء مما قاله عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»، وننقل شيئًا من عباراته الواردة في كتابه، وتهمنا في ذات العنوان حيث يقول ~ : «هل ترجون الصلاح وأنتم يخادع بعضكم بعضًا؟ ولا تخدعون إلا أنفسكم، ترضون بأدنى المعيشة عجزًا تسمونه القناعة، وتهملون شؤونكم تهاونًا تسمونه توكلًا، تموهون عن جهلكم الأسباب بقضاء الله وتدفعون عار المسببات بعطفها على القدر، ألا والله ما هذا شأن البشر».

ولعل ظاهرة تمدد الديكتاتورية ضمن الظواهر التي قد تلاحظها حيث أن هذه الظاهرة تعني أن ما يقوم به الحاكم أو السيد من بطش وجور على محكوميه سيتمدد على من هم أقل وأدنى مرتبة ، فعلى سبيل المثال ، نجد الفيلسوف الاجتماعي ابن خلدون في مقدمته الشهيرة يخصص فصلًا يبحث فيه عن مسألة التبعية والمحاكاة والتقليد فيقول بأن : «المغلوب مولع أبدًا بالاقتداء بالغالب في شعاره ، وزيِّه ، ونحلته ، وسائر أحواله وعوائده» ، وهذه العبارة وإن جاءت في موطن أن الأضعف يقلد الأقوى في ميدان الحضارات إلا أنها تناسبنا هنا ، حيث إن المظلوم يعتقد في اللاشعور أنه حين يظلم فقد أصبح هو نفسه غير مظلوم بحيث يخدع نفسه وهو لا يعلم ، وبعبارة معاصرة مبسَّطة نقول : إن المغلوب على أمره والمظلوم يعتقد باطلًا أن الكمال في تقليد من ظلمه وانتهك حقوقه لتجد أن ذلك المظلوم يظلم من هم أدنى منه ، وهو بذلك لا يدرك أنه أضحى جزءًا من منظومة الإشكالية .

إذن فالمسألة تقليد الضعيف للقوي من المسائل المسلَّمة في علم الاجتماع لدى فلاسفة الاجتماع والتاريخ وتطورات المجتمع ، وهذا ما قرره ابن خلدون في مقدمته بكل وضوح ، بل حاول أن يفلسف هذه الظاهرة الاجتماعية بقوله : «والسبب في ذلك أن النفس أبدًا تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه ، إما لنظره بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي ، إنما هو لكمال الغالب ، فإذا غالطت بذلك واتصل لها صار اعتقادًا فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به ، وذلك هو الاقتداء» ، وإن لم يكن ذلك حتميًا وقطعيًا إلا أنه ظاهر ونعبر عنه بالظاهرة .

ثم نجد ظاهرة الحاشية النفعية ، حيث تظهر حاشية نفعية ومستبدة ، ويكوِّنون «أفرادًا يحيطون بالديكتاتور» من المحيطين بجنابه ، وممن ينصتون لحديثه في مجالس خاصة وعامة ، بحيث تكون هذه الحاشية بصره الذي يبصر به ، وسمعه الذي

يسمع به ، فلا يسمع من أي أحد سواهم ، بل ويحمل ما يأتي من سواهم محمل المؤامرة والتدبير .

وفي ذلك يقول الدكتور فاضل الأنصاري : يختص المستبد النموذجي بحاشية نموذجية من الأصحاب والأقرباء وأبناء العشيرة والحراس الذين يقودون المؤسسات ويروجون للحكم ، وتمتد أصابعهم إلى سائر مفاصل الدولة والمجتمع ، وهم جزء أساسي من حضانة المستبد ومقوماته ، ومرتكزاته وقوته ووسائط ملاهيه ، وملاذات طاعته ، وقد يكون من بين هؤلاء سياسيون وعسكريون وكتّاب وأدباء ، ورجال دين ، جنبًا إلى جنب مع بطانة توفر المسرة وتشارك الديكتاتور هواياته ورغباته .

ومعظمهم مقنعون حيث يراؤون بتصرفاتهم التي يقومون بها فهم مستعدون لفعل أي شيء ، يقربهم من الديكتاتور بالمداهنة التي ترضيه وتجعله منتشيًا وغائبًا عن الوعي ، في حين أنهم أول من ينقلب عليه متى ما أصبحت المقاليد مع سواه ، أما المؤهلات التي تجعل من أحد جزءًا من تلك الحاشية فليست سوى قرابين الولاء المطلق والتصديق التام والرضا بكل ما يصدر ، بل والتبرير له في أي شكل من الأشكال ، والحديث هنا يجعلنا نتحدث عن أحد الطرائق التي يتخذها الديكتاتور في هذا الشأن ليبرر شيئًا من أخطائه الفادحة حيث ينصب النقد والعتاب على من يكون في واجهة الحاشية ، فيكون أحدهم أشبه بـ«متلقٍ للطعنات» ، وكذلك أداة تجفيف لغضب الشعب الذي قد يحدث في بعض الأحيان وهو «أي الديكتاتور» الذي كان المسؤول الأول عن الخطأ الصادر عنه وعن حكومته في منأى عن اللوم والعتاب ، وبمثل هذه الفكرة التي يفرغ بها ضغط الشعب ويستنفد طاقاتهم يكتمل في عقول رعيته زراعة فكرة الأبوة والاهتمام البالغ فحسب ، هذا التفكير يكون الديكتاتور ذا صلاح وحسن نوايا أمام شعبه ، إذ إن بعضًا من المحيطين به من

الحاشية هم سبب التخبط الذي بدا وظهر ، فيكرس بذلك الفكرة التي تقضي بحتمية وجود ديكتاتوريته وبقائها ، مما يعني استمرارية الإشكالية .

وإننا إذ مررنا على بعض من الظواهر فإننا نفصل في حديثنا القادم عن ظاهرة نعتبرها الأسوأ من نوعها فهي «الظاهرة» أشبه ما يقال عنها : بأنها الاعتداء الذي يكون بالسلب والنهب ، وإلى عدد لا متناهٍ من صور الاعتداءات التي نعدها ضمن الظاهرة التي سيكون الحديث عنها في قادم الصفحات ، وإننا إذ اعتبرناها كذلك ، فإننا قد أوردناها في عنوان مستقل لنحاول قدر الإمكان سبر أغوار هذه الظاهرة التي نعدها أسوأ ظواهر الإشكالية .

الظاهرة التي تعد الأسوأ من نوعها :

سلب الحقوق ، والبطش بالغير ، والتعدي على الأعراض ، والسطو على الأموال ذلك شيء من صور السلب والنهب التي يرتكبها الطاغية ولا يبررها أي مسوغ فهذا الفساد والسلب الغير مبرر يدينه الله تعالى ، حيث يقول في محكم تنزيله : ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة:٣٢] ، وقد قال الرسول ﷺ : «**كل المسلم على المسلم حرام : دمه ، وماله ، وعرضه**» ، ووقف الرسول الكريم في خطبة الوداع ، ليذكّر الناس بأهم ما يجب عليهم : «**إن دماءكم ، وأموالكم ، وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا**» . «رواه البخاري» .

والأدلة على حرمة المسلم وغيره كثيرة في النصوص القرآنية ، والسنة النبوية ، بل إنك تجد أن حقوق الحيوان في التكريم وحفظها ، وإعطائها حقوقها ، فما بالك بالإنسان الذي أكرمه الله من بين جميع مخلوقاته : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء:٧٠] .

إذن فحماية الحقوق التي يكون منها حفظ النفس أو المال للفرد ، هي مما يكفله الدين والقانون في كل مجتمع بشري قائم ، إلا أن الديكتاتور يتعنت في نقض هذه الفطرة البشرية بفطرة أخرى معاكسة لها تمامًا ، وهي فطرة حب التملك والاستيلاء ، ولا يوقف ذلك التمادي في نهش لحوم الشعب وسلب أغلى ما يملك إلا رقابة على السياسات التي يخرج بها الديكتاتور .

كما أن لدينا أشياء متعددة نعتبرها الأكثر أهمية تختلف باختلاف الموضع والزمان التي تكسب الشيء أهميته ، فما إن يدرك الديكتاتور أهمية أحد الأشياء لفرد أو أفراد من شعبه ، حتى ينقض على ذلك الأمر ويستولي عليه ، بحيث يكون ورقة ضغط على الأمة التي يحكمها ، ويكون ذلك بسياسة إدراك ما يقدره المقابل ، وتقضي هذه السياسة بالتنكيل والبطش بمن تسول له نفسه الممانعة في قرار من قرارات البطش والجور ، إذ تجد السلب والنهب على ما يعد بالغ الأهمية عند الفرد فتكون بالتالي ورقة ضغط عليه لتصبح الممانعة والرفض إهلاكًا للنفس وإيذاء لمن حول الذي يعارض في البدن والروح إلى غيرها من الأشياء التي تهم الفرد من الأمة .

وإن أتينا للحديث عن سلب المال ، فإننا نشير إلى ما قال به تيم هارفورد أحد رواد الفكر الاقتصادي في كتابه «المخبر الاقتصادي» إذ يقول : «فالأنظمة الديكتاتورية معظم نشاطها مخصص لسرقة مال الشعب ، وهو ما أسماه المؤلف : حكم اللصوص الذي يُعوِّق النمو في الدول الفقيرة ، فإذا كان الرئيس لصًا فإن أعمال السلب والنهب ستنتشر ، إما لأن الديكتاتور غير متأكد من طول الفترة التي سيظل فيها في الحكم ، أو لأنه ينبغي السماح لأتباعه بالسرقة لكي ينعم بتأييدهم المستمر ، لذلك تفشل التنمية لأن قواعد المجتمع وقوانينه لا تشجع المشروعات أو الأعمال التجارية التي ستكون للصالح العام ، فأرباب العمل لن يمارسوا أعمالهم التجارية بشكل رسمي لصعوبة ذلك ، وبالتالي لا يدفعون الضرائب ، ومسؤولو

الحكومة يطلبون تنفيذ مشروعات لا معنى لها ، إما بهدف الوجاهة أو بهدف إثراء أنفسهم ، وتلاميذ المدارس لا يمانعون من الحصول على مؤهلات غير مفيدة ، فشبكة الفساد تحيط بكل جهد لتطوير البنية التحتية ، وجذب الاستثمار ، والارتقاء بمستوى التعليم .

فتجد أن أرباب الحكومة الديكتاتورية يسعون وراء مصالحهم الخاصة وهي في الغالب السبب وراء التبذير في الدول ، وهؤلاء موجودون في كل مكان في العالم صحيح أن في كثير من البلدان تنجح القوانين والصحافة والمعارضة والديمقراطية ، في وضع هؤلاء تحت السيطرة ، ولكن المأساة أن هؤلاء هم من يسيطر على جميع أجزاء الدولة وفروعها ، بل ويستحوذون على الإعلام حيث لا يرى الشعب إلا ما يريدون ، بما يتفق مع هواهم وفي صالحهم .

وفي صدد الحديث عن النهب نذكر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية – إذ يقول :

«السنة والإجماع متفقان على أن الصائل المسلم إذا لم يندفع صوله إلا بالقتل قتل ، وإن كان المال الذي يأخذه قيراطًا من دينار «يعني مقدار يسيرًا» ، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : «**من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون حرمه فهو شهيد**» ، فإن قتال المعتدين الصائلين ثابت بالسنة والإجماع» ، «نقلته بتصرف من مجموع الفتاوى» .

ولن نفصل في هذا الجانب «قتال الصائل» فليس هذا موضوعنا إلا أن ما جعلنا نشير إلى شيء منه هو إيضاح الخطر الكامن في هذه الظاهرة التي نتحدث عنها .

أما الغلاف الذي يتم تغليف هذه الظاهرة به فهو الغموض والتعتيم الذي يكتنف مؤسسات وأجهزة الدولة ، وإن كان يظن أرباب هذا التغليف أنهم يسترون على أخطائهم فهم في حقيقة الأمر يجعلونها تتفاقم وتتزايد ، حيث لا يعلم بها وبأبعادها إلا عدد يسير ، ثم إن هذا الغلاف يجلب عديد من الكوارث حيث أن

المصلحين من تلك المجتمعات لن يشخصوا الخلل الحقيقي في دولتهم، وبالتالي فهم لا يصيبون في غالب الأحيان فنجد اجتهادات «وإن كانت محل تقدير»، أبعد ما تكون عن الإصلاح والنهوض بالمجتمع، فغياب الشفافية وتضليل الرأي يجعل من هذه الظاهرة أكثر خطورة.

وهنالك أمر لم نشر إليه في هذه الظاهرة، حيث إنه مرتبط بأحد الظواهر التي ذكرناها في العنوان السابق «الظواهر الناجمة»، إلا أننا سنشير إليه ولو بشيء يسير ما نقصده هو تمدد السلب والنهب في المجتمع، وذلك مرتبط بتمدد الظلم، بحيث يكون المنهوب ناهبًا، فتشيع الغوغائية من مجموعات عبثية، وأخرى مسيسة، وذلك لا يحدث مفاجأة بل هو حصاد سنين طويلة من تفشي هذه الظاهرة، إذ أنه بمجرد ما يُعلن أحد أيقونات الإشكالية «ولا يعني ذلك زوال الإشكالية»، إلا وتجد أن أعدادًا غفيرة من الأمة تتسابق على النهب والسلب، وفي ذلك يقول قاسم حسين صالح: «إن انفراد المسؤولين الكبار في النظام بالثروة المستحصلة من موارد الملكية العامة وخلفهم لحالة من التباين مع العامة من الناس، فإنهم «العامة» يندفعون لحظة انهيار النظام إلى نهب ممتلكات رموزه في سلوك مجتمعي يمتد ليشمل نهب ممتلكات المؤسسات العامة للمجتمع التي لها صفة رسمية أو شبه رسمية بالنظام المنهار»، وهذه النقطة تعد من الآثار الغير المحمودة التي يخلفها أحد أقطاب منظومة الإشكالية، ولا شك أن عواقب مثل ذلك جدّ وخيمة، وقد ذكر الإمام الشافعي ~ في أحد قصائده شيئًا من ذلك إذ يقول:

إِذَا مَا ظَالِمٌ اسْتَحْسَنَ الظُّلْمَ مَذْهبًا ... وَلَجَّ عُتُوًّا فِي قبيحِ اكْتِسابِهِ
فَكِلْهُ إلى صَرْفِ اللّيَالِي فَإنَّهَا ... ستبدي له ما لم يكن في حسابِهِ
فَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا ظَالِمًا مُتَمَرِّداً ... يَرَى النَّجْمَ تِيهًا تحْتَ ظِلِّ رِكابِهِ
فَعَمَّا قليلٍ وَهْوَ في غَفَلاتِهِ ... أَنَاخَتْ صُروفُ الحادِثَاتِ بِبابِهِ

وجوزي بالأمرِ الذي كان فاعلاً وصبَّ عليهِ الله سوطَ عذابه

صنائع ناتجة عن الإشكالية:

ولهذه الإشكالية التي نتحدث عنها مجموعة من الصنائع أو المنتوجات الصادرة عن الإشكالية، فالمنتج أو المنتوج حسب ما نقصده هنا، هو لفظة عامة تشمل كل ما يتم تصنيعه أو إعداده من أجل غرض أو بلا غرض، وما يعنينا هنا بالذات هو المنتوجات التي تعد نتاجًا للإشكالية القائمة وحديثنا المنصب على هذه الصنائع يستشرف ما قد يحدث أو ما هو حادث في ظل استمرارية الإشكالية من بقاء أيقونات الإشكالية التي نقصد بها «الحكم الديكتاتوري»، وما يدعم وجود ركائزه السلطوية الجائرة.

نشير ابتداءً إلى غياب الاستثمارات الاقتصادية، ولعلنا نشير أيضًا إلى شيء من نتائج أبحاث الاقتصاد السياسي، حيث تشير إلى أن أي متسلط «ديكتاتور» غالبًا ما يسعى جاهدًا إلى الاستمرار في السلطة، مفضلًا ذلك على انتهاج السياسات السليمة لما فيه صالح الوطن فبدلًا من أن يقوم بتوجيه الموارد نحو إيجاد الحلول اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن جل تركيزه ينصب على إقصاء المعارضين له، والناقدين لسياسته، وتدعيم مؤيديه وأتباعه، وبذلك تغيب الثقة مما يعني غياب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، فعلى نحو ما يشير إليه رونالد جيلسون (Ronald J. Gilson)، وكيرتس ميلوبت (Curtis J. Milhaupt)، في الدراسة التي قاما بإجرائها، حيث تعد المصداقية غير حاضرة في شأن تنفيذ الالتزامات التي تعد المفتاح لتحقيق الأهداف الإنمائية للحكومات الغارقة في الإشكالية التي نتحدث عنها، وفي حديث عن الفرص الاستثمارية وعزوف المستثمرين عنها يقول الكاتبان: «إنه فيما يتعلق بالفرص الاستثمارية، من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار أن المصادرة المباشرة للممتلكات تعد واحدة

فحسب من مصادر قلق المستثمرين ، فالمستثمرون ــ وهم عادة ــ ما ينشدون الاستقرار والقدرة على التنبؤ في المناخ الاستثماري الذي يتواجدون به ، تقلقهم أيضًا عمليات المصادرة التي تمليها السياسات الحكومية ، وهي تلك الإجراءات التي تتخذ خلال التغير في ظروف السياسة العامة والإطار التشريعي ، الذي يؤثر في القيمة طويلة الأجل للاستثمارات وإمكاناتها في الحاضر» .

ومما نذكره كصنيعة من الصنائع الناتجة عن الإشكالية ما نصفه بتقليص الوازع الديني والأخلاقي ، بل يصل الأمر أحيانًا إلى هدم أحدها أو كليهما فهما «الوازع الديني والأخلاقي» ، لا يمكن أن نتصور جعل كل منهم على حدة فهما مرتبطان ببعضهما ، فمحاولة الفصل فيما بين الوازع الديني ، وبين الوازع الأخلاقي ، يقود إلى كارثة معنوية ومصيرية ، وهذا ما تسعى إليه النظم السلطوية في الحكومات ، أو حتى في داخل المجتمعات عبر المنابر الثقافية ، والدينية ، لتجد أن التقليل من أحد هذين الجانبين ، بل والإلغاء أحيانًا غاية بعض من فئات المجتمع بينما الفئات الأخرى ترى إلغاء الوازع الآخر ، ما يضمن للديكتاتور وجود غشاوة تجعل المبصر بلا بصيرة ، فتجده في بعض الأحيان يطرح ما يطرحه ، ويضفي عليه قداسة لا يخاض فيها ، بينما تجد آخر يطرح طرحه ويضفي عليه إنسانية لا جدال حولها ، في لعبة لا تنتهي فصولها ، إلا بوعي وبصيرة من جميع أطراف وفئات المجتمع وأطيافه .

ولا يفوتنا أن نتحدث عن أحد منتوجات الإشكالية ، إذ أننا حين نتحدث عن الفقراء ، وإنهم نتيجة للإشكالية فإننا نشير بشكل أكبر إلى النتيجة التي تقضي بتحول الفقراء إلى مجرمين ، فنحن نصف هنا أحد صنائع الإشكالية ، وقبل أن نخوض في الحديث عن ذلك ، فإن علينا أن نذكر أحد مسببات ذلك من غياب مؤسسات المجتمع المدني ، وتلاشي المنظمات ، والمجتمعات التطوعية حيث أن غيابها ضمن سياسات الديكتاتور الذي يقضي باستمرار الإشكالية حيث إنه يخشى

من كل أمر مهما دقّ حجمه ، وقلّ شأنه ، ومن ذلك الجمعيات والمؤسسات التي قد تسحب بساط السلطة من تحت قدميه حسب اعتقاده الباطل .

نعود إلى الحديث عن صلب الموضوع ، فأن يتحول الفقير إلى مجرم يجعلنا ندرك أن الفقر قد وصل إلى أسوأ حالاته ، ففي ارتكاب الجريمة إعلان لحالة من اليأس والعدم ، والجريمة في إطار هذا الاتجاه يؤكد عليها «روبرت ودسن» (R. wodson) ، حيث إنه ـ وكما يشير ـ تكون معدلات الجريمة مرتفعة عندما تكون البنية الاقتصادية ضعيفة ، ويتمثل هذا الضعف في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة ، وتزايد معدلات الخراب ، وتدمير الأشياء والممتلكات بسبب الافتقار إلى الخدمات العامة والدعم المالي ، ويوضح «جيفري» (Ray Jefferey) أهمية العوامل الاقتصادية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة بقوله : «إن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة ومحاولة منعها ، أو ضبطها ، له صلة قوية بما أصبح يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي للجريمة» ، إلى غير ذلك من الأبحاث والدراسات التي تؤكد أن تزايد حالات الفقر مؤذنة بتزايد حالات الجريمة ، وتزايد الفقر الذي يعد مدخلًا اقتصاديًا أساسيًا في تفسير الجريمة وصلة الفقر بالجريمة ليست صلة حديثة ، فمنذ فترة طويلة أكد الفلاسفة والمصلحون الاجتماعيون على أن الفقر يلعب دورًا مهمًا في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة .

وقديمًا أيضًا قال «سقراط» : «إن الفقر هو أبو الثورة وأبو الجريمة» ، وحديثًا قال «كلارك» : «أن جرائم الفقراء وجرائم الناس المسلوبي القوة غالبًا ما تكون بسبب السخط والكره تجاه الأغنياء ، وأن الفقراء قد يُحملون حملًا على ممارسة الجريمة من أجل توفير الغنى والثروة ، وهذا يعني أن ظروف الفقر اللاإنسانية كما يقول كلارك هي التي تخلق من بين الفقراء من يتجه إلى ممارسة الجريمة ، وما أشرنا إليه دائمًا ما نجده في ظل وجود من يساهم في تكريس الفقر من حيث يعلم ومن حيث لا يعلم ،

بارتكابه لسياسات تجعل منه ومن طريقته إشكالية قائمة .

ننتقل إلى الحديث عن نتاج الإشكالية المتمثل بقمع الفن ، وتحجيم الفكر ومفكريه ، وإقصاء الفلاسفة ونبذهم حيث يكون ذلك من الحكومة حينًا ، ومن المجتمع حينًا آخر ، فالحكومة الضالعة بدور الإشكالية التي نتحدث عنها لا ترتضي وجود من يدركون ماهيتها أو من ينتقدون تصرفاتها ، فالفن على سبيل المثال هو لغة يستخدمها الإنسان لترجمة التعابير التي ترد في ذاته الجوهرية ، ومكونات نفسه ، وذلك قد يكون منه ما يدين نظام سلطوي جائر حسب ما يفكر به الديكتاتور الذي يقف على رأس هرم الإشكالية ، أما المجتمع وأفراده ، فهم غالبًا ما يكونون ضحية لتبريرات لقنتهم إياها المؤسسة الدينية الغير المستقلة ، حيث تكون تابعة لسلطة الديكتاتور عاملة بما يملي عليها ، لتجد أن ما يمرر عليهم كثير من النصوص والأدبيات التي تدين من لا يوافقون الديكتاتور ، ولا يرتضون ديكتاتوريته ، ويتغافلون عن كل ما من شأنه أن يدين سياسات ولي نعمتهم .

وأخيرًا فإن ما ذكرنا ليس إلا جزءًا من صنائع عديدة لا تنتهي إلا بنهاية وزوال الإشكالية ، وقد جعلنا من أحد هذه الصنائع أهمية بالغة ، حيث جعلنا الحديث حولها بإسهاب ، وهي صنيعة الإشكالية الأكثر فداحة ، كما نعبر عنها ونسميها ، إذ إنها ولفداحتها الكبيرة فقد أطلت الحديث حولها ، وحاولنا قدر الإمكان التفصيل في شيء من جوانبها .

صنيعة الإشكالية الأكثر فداحة :

إن الصانع الأول لهذه الصنيعة هو الديكتاتور الذي يعد إشكالية قائمة بحدّ ذاتها ، فهو بهذه الصنيعة التي تعد من أخطر الصنائع ، إذ أنها تُحدد على مبدأ واحد وطريقة وصول واحدة يكتنفها التعتيم ، إذ تسير عجلة الحياة بصورة دراماتيكية غامضة في ظل حكم ديكتاتوري غاشم يجعل مما سنتحدث عنه غطاءً على أخطائه ، وتخبطاته

التي من شأنها أن تصنع أخطاء وتخطبات يرتكبها آخرون ممن تطبق بحقهم وعليهم قوانين وسياسات غاشمة، حيث أن التطرف أحيانًا في السياسات والإجراءات القمعية هو بالتأكيد مما يولد حركات وتيارات شعبية تقوم على ذات المبدأ الديكتاتوري الجائر الذي يقضي بالقمع وإنهاء كل ما من شأنه مخالفة الحق حسب وجهة نظر واحدة.

ونأتي إلى تعريف اصطلاح التطرف ونحاول سبر أغوار هذا المصطلح لننطلق من هذا التعريف إلى توصيفه كصنيعة فادحة، تعتبرها ضمن صنائع الإشكالية العديدة فنقول إذن بأن التطرّف، تعبير يستعمل لوصف أفكار أو أعمال ينظر إليها من قبل مطلقي هذا التعبير بأنها غير مبرّرة فمن ناحية الأفكار، يستعمل هذا التعبير لوصم الأيديولوجية السياسية التي تعتبر بعيدة عن التوجّه السياسي للمجتمع من ناحية الأعمال، يستعمل هذا التعبير أيضًا في أغلب الأحيان لوصم المنهجيات العنيفة المستعملة في محاولة تغيير سياسية أو اجتماعية، وقد يعني التعيير استعمال وسائل غير مقبولة من المجتمع مثل التخريب، أو العنف للترويج لجدول أعمال معين، كما أن مصطلحي «التطرف» أو «متطرّف» يطلقان بشكل دائم تقريبًا من قبل الآخرين، بدلًا من مجموعة معينة يمكن أن تعتبر نفسها كذلك، على سبيل المثال، ليس هناك طائفة إسلامية أو مسيحية تدعو نفسها بالمتطرفة، وليس هناك حزب سياسي يدعو نفسه بمتطرّف يميني أو متطرّف يساري فهي توصيف لأشكال أفعال غير مبررة ولا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال أن يصبح التطرف هوية في الحالة العادية.

ومن أجل ذلك فإن الديكتاتور الذي يعي ما ذكرناه نجده يتحالف مع جماعات متطرفة «إرهابية» قائمة على تشدد في الدين والمعتقد، أو على أفكار أخرى متشددة ومتطرفة، حتى وإن لم تكن دينية «إذ أن التطرف والتشدد بلا دين أو هوية، كما

ذكرنا إذ أنك قد تجده في أي أيدلوجية» ، وغاية الديكتاتور من هذا التحالف هو أن يجعل شعبه أمام خيارين لا مناص منهما ، إذ أن الإرهاب أو الاستبداد يشكلان خيارات يضعها الديكتاتور أمام أمته التي تجد نفسها في وضع لا تحسد عليه .

فحسب لسان حال الديكتاتور القاضي بأن زوال إمبراطوريته السلطوية سيجعل التشريعات الدستورية ، ومنظمات حقوق الإنسان تبرز ، في حين أن ذلك من شأنه أن يوقف عملية تطهير البلاد من الراديكاليين ، أو المتطرفين في توجهاتهم وأفكارهم ، وهو بذلك يبعث لشعبه رسالة فحواها : أن ارضوا بما أنتم عليه قبل أن يأتيكم ما هو أشقى منه .

وتجد أن ذلك يتثبت في تهريب أفراد تنظيمات من السجون حينًا ، ودعم جبهات مقاتلة في ثكناتها حينًا آخر إلى غيرها من أشكال التعاون الذي يتم بين الحركتين المتماثلتين «الديكتاتورية والتطرف» ، ويتم ذلك بتنسيق الحكومة الديكتاتورية مع نظيرتها الجهة المتطرفة .

هذا جانب ، أما الجانب الآخر والذي يعد ضمن الأسباب الشائعة لنشوء التطرف ما نتحدث عنه هو اليأس من الحالة الديكتاتورية السائدة ، فالوصول إلى السأم والملل من الظلم ، والبطش يقود من لا يُحكمون عقولهم إلى حالة جنونية ندعوها تفشي التطرف في جميع المكونات ، وباسم تطبيق الأديان تارة ، وباسم تحرير قومية تارة أخرى ، فيحدث إرهاب على الجميع حكامًا ومحكومين من قبل متطرفين لا يؤمنون إلا بالدم وإراقته ، والحكام هم أكثر المتضررين من ذلك ، وفي ذات الوقت هم من صنعوا عدوهم بأنفسهم من حيث لا يشعرون .

نعم ، الظلم والإحباط واليأس وانعدام الأمل هي ضمن أسباب رئيسية للتطرف ، فالظلم هو مرفوض بالمعاني الأخلاقية والإنسانية والدينية ، والتطرف كذلك ، لذلك فإننا نقول بأن الظلم هو سبب العنف ؛ لأن التطرف بكافة أشكاله ،

هو بالنهاية شكل من أشكال الظلم ، وإن مما يثار حول هذه النقطة ما ذكره الكاتب الصحفي والمحلل السياسي نصر طه مصطفى ، رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» السابق ، حيث يقول : الاستبداد السياسي يُنتج أسوأ الأمراض الاجتماعية والسياسية في أي مجتمع مهما ادّعى هذا المجتمع من الحداثة ، ومهما ادّعت هذه الدولة من تقدمية ، إذ يؤكد ما أشرنا إليه من أن التطرف بكافة أشكاله هو ضمن الأمراض التي يصنعها الديكتاتور من حيث يعلم ، ومن حيث لا يعلم ، فالتطرف بكل حالاته وأشكاله ، هو صورة من صور الظلم التي لا تنتهي ، وإن كان ليس بالضرورة أن يكون ما ذكرناه قطعيًا ، فكما أشرنا سابقًا إلى أنه قد لا يتحالف الديكتاتور مع أولئك المتطرفين بحيث يجعل شعبه في حيرة من أمرهم ، وقد لا يحدث ذلك إلا أنه يصب في ذات الإشكالية .

إذن فالعنف وليد العنف ، والتطرف لا يؤدي إلا إلى التطرف ، في أسوأ حالاته ، ويؤكد أن نشوء عصابات العنف والإرهاب تعتبر انعكاسًا مباشرًا لعصابات السلطة والحكم التي رأت في الناس رعايا لا مواطنين ، مثلما رأت في نفسها أنها الأولى بالسيادة والحكم ، فتكون لعبة سياسية لا نهائية ، وحالة سياسية غير مستقرة ، يرعاها الديكتاتور ببطشه وجبروته ، ويقوم بتمثيل أدوارها متطرفون ، فيضحى الشعب والأمة من جراء ذلك بلا مقومات نهضوية ، وتنمية مستدامة فهو مستغرق ومنشغل بحروب حقيقية وأخرى وهمية .

وإن من أبلغ القول وأحسنه ما روي عن النبي ﷺ إذ ورد في «صحيح مسلم» ، عن أبي ذر الغفاري ﷺ ، عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ أنه قال :

«يَا عِبَادِي ، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي ، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا ؛ فَلا تَظَالَمُوا ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ إِلا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكْسُونِي

أَكْسُكُمْ ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَأَنَا الَّذِي أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جميعًا فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ ، يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني ، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ مِنْكُمْ لَمْ يَزِدْ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا ، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ مِنْكُمْ ما نقص ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا ، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَسْأَلَتَهُ ما نقص ذَلِكَ مما عندي إلا كَمَا يَنْقُصُ المخيط إذا أدخل الْبَحْرُ ، يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لكم ثم أوفيكم إياها ، فمن وجد خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ الله ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلا يَلُومَنَّ إِلا نَفْسَهُ » .

أدوات مفضية إلى تلاشي الإشكالية :

إن الذين يعيشون تحت وطأة الإشكالية وقسوتها هم أحوج ما يكون إلى ما يجعل تلك الإشكالية شيئًا من الماضي التليد ، وفي الحديث عن موضوع الأدوات نجد أننا أمام أهم موضوع ، إذ إن ما سنسرده في ثنايا هذا الموضوع هو ما نعتبره أهم ما يمكن الاعتماد عليه في سبيل القضاء على الإشكالية بكافة أشكالها وطرائقها ، أو على الأقل التخفيف من حدتها وتأثيرها ، ونحن حين تحدثنا عن الحاجات والظواهر فيما سبق من المواضيع ، فإن علينا أن نصف ما نعتبره الدواء الناجع لداء فظيع ، لنصف ما نعتبره ضمن أدوات من شأنها القضاء على الإشكالية ، وما سنتحدث عنه هنا ليس مفضيًا دائمًا إلى تلاشي الإشكالية حيث إن ذلك يختلف من بيئة إلى بيئة ، ومن زمن إلى زمن ، إذ إن ما سنتناوله خاضع للتقدير والحساب .

نستهل هذا الموضوع بالحديث عن أداة نعتبرها من أولى ما يجب أن يستخدم في عملية استئصال الإشكالية ، أو تقويض شوكتها كما أنها صالحة لكل زمان ومكان ، فالمعرفة هي الخطوة الأولى من أجل تحقيق الإصلاح وبإمكاننا أن نقول عن التشخيص والتوصيف للإشكالية : معرفة أولية بالحالة القائمة ، فبذلك نتمكن من

الإدراك والاستبصار قبل الشروع في إقرار صالح الأمور ، إذ لا يمكن للشعوب والأمم أن تقضي على الإشكالية من ظلم وطغيان إلا بعد أن تدرك الماهية لهذه النظم الجائرة ، فتوصيف الديكتاتورية وأخواتها من الأنظمة الجائرة المستبدة ، وتحليلها من مضمونها ، وأقنعة مصطلحاتها هو ما يجعلنا ندرك الفداحة والخطر الناشئ عن الرضا بمثل ذلك ، وإدراك مثل ذلك يكون بعديد من الوسائل فمنها ما سلكناه في هذا الفصل من كتابنا ، إذ حاولنا أن نلم بجوانب الإشكالية وطرائقها ، كما أن الاطلاع على التاريخ والاستفادة من نضالات شعوب قضت نحبها في سبيل القضاء على الإشكالية ، حيث نجد أن ثمة شعوبًا وجماعات قدمت الكثير من أجل أن تقضي على الإشكالية ، وما على الآخرين أن يستخلصوا العبر في أن تكتب ذلك ، وتستفيد منه بدراسته وإجراء البحوث حول ذلك ، واستخلاص ما يمكن أن يكون في صالحها ، وذلك بالضبط أحد الأدوات المفضية إلى تلاشي الإشكالية التي تحدثنا عنها .

لكل أمة أناس حملوا هموم أمتهم ، واهتموا بشأن صلاحها ، وتقويم طريقتها ، إلا أن ثمة بعضًا منهم وبالرغم مما يحملون من روح وهمة ، تجدهم يرفضون تمامًا الانخراط في المؤسسات التابعة للسلطة الديكتاتورية ، وإن كانت حجتهم في ذلك عدم الاعتراف بالنظام السلطوي الجائر ، إلا أننا نرى بأن الأولى بهم أن ينخرطوا في المؤسسات بالرغم من بطشها ، إذ أن مزاحمة الطغاة أحد الأدوات التي نعتبرها شوكة في حلق الإشكالية ، ثم إن المؤسسة التي تملك تقرير مصير الأمة قد تلفظ من لا يتفق مع توجيهاتها السلطوية ، وذلك يعني على الأقل تسجيل موقف مشرف ضد السلطة الديكتاتورية الراعية للإشكالية ، فمع تعدد المواقف التي تثبت الديكتاتورية والرأي الواحد لدى السلطة ، تصبح الإشكالية آيلة للسقوط ، وقريبة جدًّا من الزوال وعدم الظهور .

ذكر سبحانه وتعالى في محكم تنزيله على لسان نبيه يوسف ﷺ قوله : ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ﴾ [يوسف:٥٥] ، فبالرغم من أن حكومة عزيز مصر آنذاك متسلطة ، وغير مهتدية بهدي الله ، إذ كانت تؤذي شيئًا مما ذكرنا من أشكال الإشكالية ، إلا أن يوسف ﷺ طلب منه المشاركة في حكومته بهدف إصلاحها ، وتقويم سياستها ، بتقويض الإشكالية ، وإقرار العدالة ، إذ أن إنهاء الإشكالية قد لا يتطلب إزالة من يرعاها بل يكون أحيانًا بإصلاح الراعي وحاشيته وهذه أداة نسميها : أداة المزاحمة لنجعلها ضمن منظومة الأدوات المفضية إلى تلاشي الإشكالية ، وهي متمثلة في كون أننا نرى من يتبنون الإصلاح ، ويسعون لمحو الإشكالية يدفعون بأنفسهم نحو المشاركة ، والمزاحمة في مناصب قد يكونون أجدر الناس بها ، بل إنهم يحققون بتواجدهم في تلك المواقع شيئًا عظيمًا ونحن في ذات الوقت لا يفوتنا أن ننبه على أمر هام : وهو في كون أن هذه الأداة فاعلة وصالحة في بعض النظم السياسية ، وليس في كافة النظم السياسية ، ونحسب أن نموذج يوسف ﷺ كفيل بإثبات ذلك إذ تمكن من إنقاذ شعبه وأمته آنذاك من خطر المجاعة التي كانت ستعصف بهم لولا إرادة الله ثم حكمة هذا النبي الكريم ﷺ ، ولنا دائمًا في قصص الأنبياء عبرة وعظة تصنع لنا منهجًا ربانيًا يقضي على كل ما من شأنه أن يصنع الإشكالية ويجعل لها وجودًا .

ثم يأتي الحديث عن أداة الاستعداد بالدعاء ويا لعظمتها ، إذ إن الدعاء على الظالم باستعداء رب الظالم والمظلوم كان منذ الأزل شوكة في خاصرة الإشكالية ، وطرائقها ، إذ يتضرر منها المتسلط القائم على الإشكالية في صور كثيرة جاءت عبر القصص الأولين في الزمن الماضي ، والآخرين في الزمن الحالي ، كما أن ذلك غير محصور بديانة من الديانات ، أو طائفة من الطوائف ، فالرب سبحانه وتعالى رب للجميع ، والظلم مرفوض من الجميع وعلى الجميع ، وقد جاء في حديث نبوي

شريف ما يؤكد مشروعية استغناء رب العالمين على المعتدين الظالمين أرباب الإشكالية ، إذ أخرج الترمذي في أحد الأحاديث التي يرويها دعاء كان يدعو به النبي محمد ﷺ ويقول فيه : «**اللهم متعني بسمعي وبصري واجعلهما الوارث مني ، وانصرني على من يظلمني ، وخذ منه بثأري**» ، انتهى كلمه .

إذًا فهذه الأداة التي ظلت حاضرة في الماضي والحاضر كفيلة بإزالة وتقويض أشكال التسلط ، والاستعباد لغير الله ، وللدعاء طريقته وصف يبدأ من اختيار الوقت واللفظ .... إلخ ، مما يُستجلب به استجابة الدعوة وهي أداة صالحة لكل مجتمع وظرف ، فالرب سبحانه وتعالى ينصر المظلوم على الظالم المتسلط ، ولو بعد حين ، فالعدالة كما أوردنا سابقًا تعتبر أعلى مكانة وقدرًا من كافة مكارم الأخلاق ، وذلك لكونها جامعة لها ، وما ينقض العدالة ويقف في وجهها متعدد يجتمع كله في الإشكالية التي نعني بها كل ظلم وتسلط من انفراد بالرأي ومصادرة المخالف له .

ستحدث في قادم الصفحات عن الأداة الأكثر فعالية ، إذ أفردنا لها موضوعًا مستقلًا ، وحاولنا أن نلم بجوانب هذه الأداة التي نرى بأنها الأجدر والأقوى في مواجهة الإشكالية ، والقضاء على الطغيان ، ولعظمة الأداة وصعوبة استعمالها عند الكثيرين ، فإن التاريخ سجل وحفظ بطولات أولئك الذين كانوا يحملون من الهم الكبير والجليل لمجتمعاتهم وللأفراد من حولهم .

الأداة الأكثر فعالية :

إن بروز الغطرسة من الديكتاتور الراعي الأول لبقاء الإشكالية وتعزيز مكانتها لا يكون إلا من ثقة كبيرة بالحالة القائمة ، كما أن حديثنا لا ينصب على الديكتاتورية كحالة قائمة فقط ، بل يمتد حتى إلى الأمم التي تظن نفسها في منأى عنها ، فضمان عدم ظهور الديكتاتورية هو مرتبط بضمان وجود التقوى الذي يقف في وجه الغطرسة والاستعباد ، وما يعزز ذلك هو وجود تملق من شعب خائر يعيش على

رضا هذا المتغطرس ناسيًا أو متناسيًا رضا ربه ورب الديكتاتور ، فلو جعل من رضا الله هدفًا وغاية ، لما رضي بالبطش والظلم الذي يظهر من الطاغية ، إذ إن الذي يجعل مخافة الله ، وابتغاء مرضاته هدفًا لن يتكاسل البتة في أن يندد ويستنكر ما يقوم به الطاغية من بطش وطغيان ، وذلك بالضبط هو جوهر تقوى الله في القلب ، ثم القول ، والعمل .

فالتقوى التي تقودنا إلى الانتهاء عما لا يُرضي الله هي ذاتها التي تقودنا إلى إنهاء الإشكالية التي هي حتمًا لا ترضي الله حسب مقتضى الآيات في القرآن الكريم ، والأحاديث الشريفة التي وردت عن الأنبياء والرسل عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم ، إذ إن الله سبحانه وتعالى بعث نبيه بالهدى ودين الحق من أجل أن يقوموا بالقسط وإعطاء كل ذي حق حقه ، وقد قال الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم : ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد:٢٥] ، والقسط هو العدل بين البشر أيًا كانت عقائدهم ومللهم ، فالقرآن الكريم قاد إلى هذه الحقيقة منذ عشرات القرون .

وقد توصلت بعض الأمم إلى هذه الحقيقة عبر تضحيات قدموها فنالوا تحقيق ذلك ، ومن ذلك ما جاء في إعلان الاستقلال الأمريكي حيث ورد فيه : «إن البشر خلقوا متساويين ، وأن خالقهم حباهم بحقوق معينة لا يمكن نكرانها والتصرف بها ، وأن من بينها الحق في الحياة والحرية والسعي في سبيل نشدان السعادة وعندما يصبح أي شكل من أشكال الحكم في أي وقت من الأوقات هادمًا ومدمرًا لهذه الغايات ، يصبح من حق الشعب أن يغيّره أو يلغيه ويشكّل حكومة جديدة مقيمًا أساسها على المبادئ» ، وذلك لا يتأتى هكذا بل هو نتيجة بذل وتضحية ، وهو التقوى والمخافة من سوء العاقبة ، وهي وإن لم تكن خوفًا من الله عند بعض الشعوب إلا أنها تبقى تقوى إذ نسميها تقوى من المستقبل وتحدياته .

وإن مما يُذكر عن عمر ﷺ أن المغيرة أتاه قائلًا : نحن بخير ما أبقاك الله لنا ، فقال له عمر زاجرًا : أنت بخيرٍ ما اتقيت الله تعالى ، ليقضي على التملق في مهده ويجعل من تقوى الله ومخافته الشأن الأهم والمعيار الذي على ضوئه تقاس سياسته بعيدًا عن كل نفعية واسترزاق .

فكما أن التملق يوطد الغطرسة لدى الديكتاتور ، ويجعلها تتمدد في كل فروع الحكومة ، فإن التقوى كمعيار أخلاقي وديني يعني اتقاء ما فيه ضرر ، وسوء على البلاد والعباد ، ولا يكون الصلاح والإصلاح إلا بإصلاح المجتمع عبر الشعب نفسه بتقوى تنتشر في جنباته فما إن يكون الشعب صالحًا حتى يُجبر الحاكم على التقوى التي تؤدي إلى إصلاح حكومته وغربلة ديكتاتوريتها ففساد الشعب يعني بالضرورة فساد حاكمها .

حين نقول : إن طغيان وفساد الحاكم سببه تملق وفساد الشعوب ، فإننا في ذات الوقت نشدد على نقطة هامة وهي أن طغيان الديكتاتور لم يظهر إلا حين ظهر الرضا بالغطرسة ، وعدم التقوى ، فلو كان عكس ما ذكرنا موجودًا لدى شعوب الحكومات الديكتاتورية لما رضي ببقاء من لم يرتضِ إصلاح نفسه وحكومته التي تستبد بكل فروعها وأنظمتها الإقطاعية المتسلطة ، فظهور الطغيان هو دليل قاطع على وجود رضا تام من شعب خائر مستكين للقوى التي تحكمه أيًا كانت أنظمتها الإدارية .

ولنا في صحابة رسول الله ﷺ قدوة حسنة ، ومثال يحتذى ، وعلى الأخص الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين ، فمما يذكر عن علي ﷺ أنه كان دائمًا ما يوصي بهذه الجملة التي يقول فيها مخاطبًا من يضعه على رأس جيش فيقول : اتق الله الذي لابد لك من لقائه ، ولا منتهى لك دونه . انتهى كلامه .

ووصايا أولئك الرجال الذين كانوا حول رسول الله ﷺ من أعظم الوصايا

وأجلها ، فوصية علي ﷺ بالتقوى لا تعني مباعدة الفجور والمعاصي وحسب ، بل هي وصية بلزوم التقوى بكافة أشكالها ، إذ أن كل صورة من صور التقوى يجلب ما يليه من تقوى ، فهي لزام معين غير متوقفة على صورة واحدة ، ولك أن تتصور أن عليًا ﷺ كان كحاكم هو من يطلب تقوى الله من شعبه وأمته ، بل يجعل اهتمامه بذلك أكبر من أن يجعلهم يتقونه ، ويخافونه ، فتلك التقوى والخوف من الله التي هي أعظم وصية تشكل لنا أكبر وأعظم سلاح يقف في وجه كل غطرسة مفضية إلى ظلم وجور .

فالتقوى كما ذكرنا سلفًا هي التي تجعل الجماهير المؤمنة تقول كلمة الحق ، لتصحح للحاكم ، وصاحب السلطة ، فهي بالتقوى تقوم على رقابته وتحديد صلاحياته وسلطته ، كما أنها تقومه إذا اعوج أو حاد عن الطريق المرسوم له من قبل الجماهير ، فهي بذلك لا تخاف في الله لومة لائم ، سالكة بذلك السبيل القويم مجنبة إياه مباعدة التقوى ، فكما أن تقوى النار بمباعدة ارتكاب الآثام التي هي ظلم للنفس ، فهي أيضًا امتداد لعدم الرضا بالإثم الكائن في ارتكاب الظلم بحق البشر ، فالتقوى الداعية إلى إصلاح النفس وتقويمها ، هي داعية إلى إصلاح وتقويم الديكتاتور «الذي هو بطل مسرحية الإشكالية» ، ويؤكد ذلك ما جاء في السنة النبوية إذ ينقل الشيخ أحمد شاكر حديثًا شريفًا يقول فيه الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم محذرًا أمته : «**إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم : يا ظالم ، فقد تُوُدِّعَ منهم**» ، ومما صح في سننه أيضًا من حديث أبي أمامة ﷺ ، أنه قال : عرض لرسول الله ﷺ رجلٌ عند الجمرة الأولى ، فقال : يا رسول الله ، أيُّ الجهاد أفضل ؟ فسكت عنه ، فلما رمى الجمرة الثانية سأله ، فسكت عنه ، فلما رمى جمرة العقبة وضَعَ رجْلَه في الغَرْزِ لِيَركب ، قال : «**أين السائل؟**» ، قال : أنا يا رسول الله ، فقال : «**كلمة حق عند ذي سلطان جائر**» .

الفصل الثاني

ماهية الضرورة

الفصل الثاني
ماهية الضرورة

بداية نشير إلى الماهية للضرورة ، وقبل ذلك نوضح العلاقة التي تربط الفصلين ببعضها فهما «الفصل الأول والفصل الثاني» مرتبطان ببعضهما ارتباطًا وثيقًا ، وإيضاحه هو ما قد يسهل علينا مهمة تفسير الماهية للضرورة التي نتحدث عنها هنا ، ووجود هذا الارتباط الذي أشرنا إليه لا يعني التضاد ، فكما أن لكل منهما قضية تنفرد عن الأخرى ، ولكل قراءة إلا أنهما معًا يصبان «الفصل الأول والفصل الثاني» في شأن ظهور التنمية وظهور الحضارة ، وبعد كل ذلك نأتي بتفسير ذات الضرورة ماهيتها كما استهللنا حديثنا في الفصل السابق بسرد المعنى والمقصود .

أما التفسير لكلمة الضرورة باللغة فهي كما نقول : الحاجة القصوى والشيء المُلح ، وكذلك نقول عنها : الأمور البالغة الشدة والأهمية ، والضرورة هي الوجوب والحتمية ، ولن نطيل في تفسير الكلمة في اللغة ، إذ أنها ستتجلى لنا في الحديث عنها .

وحديثنا عن موضوع الضرورة ينطلق مما روى الإمام البيهقي ، من حديث جابر ، أن النبي ﷺ خطب في خُطبة الوداع ، في أوسط أيام التشريق ، فقال : «**يا أيُّها الناس ، إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، ألا لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أسود ، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى**» .

فالإقصاء ونبذ من يختلف عنك هو ما يقف حجر عثرة أمام الضرورة وحدوثها ، إذ أن المعرفة وفهم الآخرين هي ما يجعل من المختلفين يحققون إدراكًا لبعضهم مما ينتج عنه احترام وتألف في القلوب .

مما يعني أن الضرورة هي التعايش بين أفراد المجتمع وجماعاته ، من حيث القبول

بالتنوع والتعدد ، بما يضمن وجود علاقة إيجابية مع الآخرين ، فعندما تكون العلاقات إيجابية وعلى قدم المساواة مع الآخرين ، فإن ذلك سوف يعزز الكرامة والحرية والاستقلال ، مما يضمن التنمية وبروز حضارة ذات سيادة ممتعة باعتزاز يرفع من شأنها ، وعندما تكون العلاقات سلبية ومدمرة فإن ذلك سيقوّض الكرامة الإنسانية والقيمة الذاتية .

قبل أن نخوض في هذا الموضوع الكبير الذي يشمل الأفكار والمعتقدات ، فإننا نؤكد على أن قضية الضرورة ليست محصورة في أهل الديانات والمذاهب ، بل إن حديثنا يشمل أكثر من ذلك ، إذ أنه وكما وصفنا آنفًا التعايش بين الأفكار ، وقبول الآخر كيفما كانت أفكاره طالما لم يطالب بمصادرة أفكاري ، سنورد هنا قصة لطيفة كاستهلال للموضوع وافتتاح له .

ينقل الكاتب الكبير والروائي المعروف علي سالم قصة طريفة عن الحق والزور بلهجته اللطيفة المحببة ، ويورد عليها تعليقه فيقول فيها : كانا يمشيان معًا ، ولطول الرحلة شعرا بالإجهاد ، غير أن الحق ــ كما تعرف ــ قوي لا تبدو عليه علامات التعب ، أما الزور فهو ضعيف ، لذلك توقف ، وقال : يا صديقي ، أكاد أموت من فرط التعب ، تسمح تشيلني ، تسمح لي أركبك ؟؟ فصاح فيه الحق : ماذا ، الزور يركب الحق ؟! الأقرب إلى العقل والبداهة أن أركبك أنا .

اختلفا ، واحتدّا على بعضهما البعض ، وفجأة قال الزور : اسمع يا صاحبي ، الديمقراطية هي الحل ، ولنتزل على إرادة الناس .

وافق الحق ليقينه بأن الناس بطبيعتها تقف مع الحق ، وبدأت حملات الدعاية الانتخابية بكل نزاهة ، وصاح الحق بالناس : أنا الحق ، ومنافسي هو الزور ، ونحن نشعر بالتعب ، لابد أن يحمل أحدنا الآخر ، يعني لابد أن يركب أحدنا الآخر ، من يركب ، أنا أم هو ؟ فصاحت الناس صيحة قوية اهتزت لها الجبال : الحق هو اللي

يركب ، وينهي علي سالم حكايته بالقول : ومن ذلك اليوم والحق راكب ، لكن الزور هو الذي يمشي .

ثم يستطرد الأستاذ علي سالم قائلًا : إن الحق غير منعزل عن الباطل ، هما يمشيان معًا ، وعليك أنت مسؤولية عزلها عن بعضهما البعض ، لابد أن تعرف الحد الفاصل بينهما ، لابد أن تعرف متى تنتهي حدود كل منهما ، واحترس عند سماع الأفكار الجميلة ، ولا تتحمس لها على الفور ، عندما تطرح عليك فكرة أن الحق هو الذي يركب ، فعليك أن تفكر في هذا الباطل الذي سيمشي على الأرض ، الأمر هنا يتعلق بالشعار المرفوع فوق الرؤوس والأكتاف ، وأن السائد على الأرض ليس ترجمة أو تنفيذًا لهذا الشعار ، عليك أن تتمسك بالحق ، ولكن عليك أيضًا أن تحترم قدرات الباطل ، فالشر أيضًا يتسم أصحابه بالعبقرية ، منذ البداية كان الزور يعمل على أن يسود «يمشي على الأرض» ، هو لم يكن يريد الركوب ، كان يريد السيادة على الأرض ، ولأنه يعرف ضعف الحق أمام إرادة الناس ، لذلك طلب الاحتكام إلى أصوات الناس فوافق الحق الساذج على الفور لكي ينتهي الأمر ، بينما كان الزور يخطط للوصول إليه بدهاء طول الوقت .

فأن تجعل الحق مرتبطًا بك فحسب ، وجعل ذلك باطلًا هو مما ينافي الضرورة تمامًا ، وأما ما سوى ذلك فإنه يعني الإيمان بوجود الحق في أكثر من وجه ، وفي ذلك أيضًا تحضرني قصة أخرى ، وإن كنت قد استهللت هذا الفصل بقصتين فليس إلا لأجعل البداية مادة شهية ، وإن كنت لا أذكر من رواها إلا أنها تستحق الذكر ، ونقول فيها : حكوا عن مجموعة من العميان أتوا إلى حديقة الحيوان ، إذ كانوا يرغبون بشدة معرفة الفيل وشكله ، فكان منهم أن طلبوا من الحارس أن يسمح لهم بأن يدخلوا على المكان الذي يسكن فيه الفيل ، فسمح لهم ، وكان أن بدؤوا في تحسس الفيل استشعار ماهيته ، وشكله ، فخرج كل منهم بعد ذلك إلى مكان

جلسوا فيه جميعًا ، وأخذ كل منهم في وصف الفيل حسب رؤيته فقال الأول : الفيل هو أربعة عمدان على الأرض ! وقال الثاني : بل الفيل يشبه الثعبان تمامًا ! فقال الثالث وقد بدا أنه يصحح لهم : عفوًا لقد كان الفيل يشبه الحائط ! وحين وجدوا أنهم مختلفون بدؤوا في الشجار ، وتمسك كل منهم برأيه ، وراحوا يتجادلون ويتهم كل منهم الآخر أنه مخطئ ، وأن دعواه باطلة في حين أن الحق كان بجانب كل واحد منهم ، فالحق والحقيقة قد لا تقتصر على فرد واحد ، أو مجموعة واحدة ، وهذا ما يوجب على من ينشدون الحق أن يدركوا بعضهم ويستوعبوا خصومهم ، فالحياة أكبر من أن تكون لرأي واحد .

وقبل أن ننتقل إلى النقاط الأخرى في هذا الفصل ، أود الإشارة إلى أمر بالغ في الأهمية وهو أن الضرورة التي نتحدث عنها هنا لا تعني بحال من الأحوال عدم إدانة العنف ، أو القبول به ، بل إن إدانة وإقصاء دعاة الإقصاء والإبادة ضرورة أيضًا ، وهو جزء من الضرورة التي نتحدث عنها ، وما سوى ذلك فهو منافٍ للضرورة التي نشير إليها .

وذلك أيضًا لا يعني أن نستمر في إلغاء من كان يدعو في فترة من حياته إلى العنف ثم انتهى ، إذ أن المنهج النبوي الكريم الذي جاء نبينا عليه أفضل الصلاة يقتضي قبول من أراد الرجوع إلى الحق والامتثال إليه ، وبذات الوقت فإن ذلك لا ينفي التأكيد على القصاص ممن ارتكب جرمًا ، وما ثبت عليه شيئًا من ذلك .

تجلية لمفهوم ما نتحدث عنه :

يأتي الحديث عن موضوع التعايش وفهم الآخرين ، بطريقة التعاون والتسامح ، كما يشير إليها الإمام رشيد رضا ~ ، إذ يقول في أحد مقولاته الشهيرة : «التعاون في المتفق فيه والتسامح في المختلف فيه» ، وذلك بحق من أروع المنهجيات في التعايش وفهم المقابل ، إذ لا يتعامل معه معاملة الند للند ، بل يعامله معاملة مليئة

بالاحترام والتقدير ، وهو الذي قد يكون مخطئًا في بعض أفكاره ، وهذا المنهج يقابله من يعكسونه بالمرة إذ تجد أن مبدأهم البحث عن المختلف عليه ، وتجاهل المشتركات والمتفق عليه ، فيجعلون ما لا يتفق معهم خطأ جسيمًا ، وشيئًا غير مبرر .

ولسنا ندعو في خضم ذلك إلى التقارب أو التنازل عن أي مبدأ مهما عظم أو صغر ، بل إن الاحترام وكل الاحترام والتقدير للآراء والأفكار التي لا تدعو إلى القضاء على سواها من الأفكار والآراء ، فالضرورة هي تقبل بعضنا البعض بالرغم من اختلافاتنا إذ أن التعايش في حقيقته ترويج ودعوة إلى معتقداتك ، وطريقتك ، فذلك هو ما يدعونا ويجعلنا نوقن بأن الحياة أكبر من أن نجعلها في حيز صغير منطوٍ على نفسه ، فحين تتعاضد الأطياف ، وتستفيد من بعضها البعض ، تكون بالفعل قد حققت شيئًا ليس باليسير في سبيل تحقيق الضرورة ، وظهورها على سطح المجتمع .

إذن فالضرورة التي نتحدث عنها ليست مبطنة بالتنازل عن ثوابت فئة أو أخرى ، أو التماهي في معتقدات ومسلمات فريق أو آخر ، بل إن ذلك تمييع وتدليس ، وليس تعايشًا ، فما يسمى تقاربًا لا يمكن أن يكون مرادفًا للتعايش ، إذ أن الأصل في التعايش هو الاحترام بين الآخرين ، وجعل الاختلاف ميزة وشيئًا يقود إلى حياة أفضل وأجمل ، فنبذ بذلك كل تنابز وتراشق ، فالاختلاف شيء فطري ، وهو مما لا يمكن أن يزول ، فلكل فهمه ، وعقله ، وقد جاء في كتاب الله سبحانه وتعالى ما يؤكد ذلك إذ يقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ﴾ [الروم:٢٢] ، فالاختلاف أمر بدهي وطبيعي كما ذكرنا آنفًا ، بل ونزيد على ذلك فنقول : بأنه رحمة من الخالق لخلقه ، وفي ذلك ما روي عن القاسم بن محمد أنه قال : لقد نفع الله باختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في العمل ، لا يعمل العامل بعمل رجل منهم إلا رأى أنه في سعة ، وعن ضمرة بن رجاء قال :

اجتمع عمر بن عبد العزيز ، والقاسم بن محمد فجعلا يتذاكران الحديث ، قال : فجعل عمر يجيء بالشيء يخالف فيه القاسم ، قال : وجعل القاسم يشق ذلك عليه ، حتى تبين فيه فقال له عمر : لا تفعل ، فما يسرني باختلافهم حمر النعم ، وروى ابن وهب عن القاسم أيضًا أنه قال : لقد أعجبني قول عمر بن عبد العزيز : ما أحب أن أصحاب محمد رسول الله ﷺ لا يختلفون ؛ لأنه لو كان قولًا واحدًا لكان الناس في ضيق ، وإنهم أئمة يقتدى بهم ، فلو أخذ رجل بقول أحدهم كان في سعة .

وهذا الاختلاف الناتج عن الاجتماع البشري يدعونا إلى التأكيد على أن التعايش ضرورة ، إذ أن فهم واحترام وجهة نظر من لا نتفق معه هو التطبيق الفعلي لمفهوم الضرورة بكافة أشكالها ، وفي الحديث عن الاختلاف وتسويغه يقول الإمام عبد الله ابن بيه ما نصه : إن الاختلاف بين أهل الحق سائغ وواقع ، وما دام في حدود الشريعة وضوابطها فإنه لا يكون مذمومًا بل يكون ممدوحًا ، ومصدرًا من مصادر الإثراء الفكري ، ووسيلة للوصول إلى القرار الصائب ، وما مبدأ الشورى الذي قرره الإسلام إلا تشريع لهذا الاختلاف الحميد : ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران:١٥٩] ، فكم كان النبي ﷺ يستشير أصحابه ويستمع إلى آرائهم ، وتختلف وجهات نظرهم في تقرير المضي في حملة بدر ، ونتائج المعركة ، وكان الاختلاف من الموقف من الأسرى دليلًا ناصعًا يبين أن الاختلاف وإدارته كانت حاضرة عند النبي ﷺ ، وكذلك عند أصحابه الذي اقتفوا سيرته وساروا على منهجه ، وطريقته رضوان الله عليهم .

كما كانت دائمًا عائشة تقول عن بعض الصحابة وقد اختلفت معهم : أما إنه لم يكذب ، ولكنه نسي أو أخطأ ، والأمثلة التي تبين ذلك كثيرة وسنحاول المرور على شيء منها ، فمن ذلك الزمن النبوي نشاهد موقفًا ورد في السيرة النبوية حيث اختلف فيه فريقان ، ينتمي كل منهما إلى مدرسة ، وإذا أردنا تسمية المدرستين يمكننا

وبسهولة ودون تكلف ، وكما جاء في كتب السيرة أن نقول : أنهما جيلان جيل الشباب ، وجيل الشيوخ ، فلقد اختلف شباب الصحابة مع رسول الله ﷺ حول الخروج لمقاتلة قريش خارج المدينة في غزوة أحد «كان هذا رأي الشباب» ، وبين مقاتلتهم داخل المدينة «وكان هذا رأي النبي ﷺ ومعه كبار الصحابة» .

هم وإن كانوا متفقين على الأصل وهو مقاتلة الغزاة ومحاربتهم ، ولكنهم اختلفوا في الأسلوب والطريقة ، تُرى ماذا لو أن الرسول ﷺ رفض رأيهم وأصر على مقاتلتهم داخل المدينة ، هل كان ذلك سيكون سببًا وجيهًا لخروج شباب الصحابة عن الصف ، ورفضهم للجهاد في سبيل الله لا يمكن ، فوجود الضرورة التي بينهم تمنع حدوث مثل ذلك ، بل إن أدبهم الجمّ دفعهم أن يردوا الأمر ثانية إلى رسول الله ﷺ خشية أن يكونوا قد استكرهوا قائدهم ، والأجمل من ذلك أن كبار الصحابة لمَّا قرر الرسول ﷺ النزول إلى رأي الشباب لم نر تذمرًا أو تكتلًا باسم «شيوخ الصحابة» هدفه التشهير بالفريق الآخر والانفصال عنه ، ذلك هو التطبيق العملي للضرورة ، وهو بالضبط المشهد الأمثل لتواجد الضرورة .

ومما ذكرنا آنفًا فإننا نُعرف الضرورة بالمقدرة على تقبل الآخرين والحياة بسلام مع المسالمين ، حتى وإن كانت أفكارنا ومعتقداتنا مختلفة ، وهي لا تعني البتة التنازل والتمييع من أجل تحقيق التقارب ، إذ أن ذلك يخالف ما نتحدث عنه ، ولعل أقرب وصف للضرورة وصفنا لها بالتعايش وعدم الإقصاء وتمكن أهمية التعايش بين الطوائف والتيارات الأديان ... إلخ «من المسميات التي يطول ذكرها ، وليس هذا مجالًا للتفصيل حولها» ، في كون أن من تختلف معه أو لا توافقه له حق الحياة والمشاركة فيها فالتكامل والاجتماع حاجة ماسة للإنسان ، وهذا ما يجعل التعايش والاحترام ضرورة .

وفي حديثنا عن هذا الشأن أجد أن من الضروري أن أنقل لكم مما جاء في

قاموس لوبوتي لاروس حول إيضاح معنى تعايش حيث إنه وحسب تعريفه لمعنى التعايش فهو : قبول رأي وسلوك الآخر القائم على مبدأ الاختلاف واحترام حرية الآخر ، وطرق تفكيره وسلوكه وآرائه السياسية والدينية ، فهو وجود مشترك لفئتين مختلفتين ، وهو يتعارض مع مفهوم التسلط والأحادية والقهر والعنف .

عقبات تواجه الضرورة :

نشير إلى مجموعة من العقبات التي تقف بوجه الضرورة وتجعلها غير حاضرة على السطح ، وغير بارزة في المجتمع غير أننا حين نذكرها «العقبات» لا نذكرها إلا ونحن نحاول بقدر استطاعتنا ألا نكون قد قمنا ببعضها من حيث لا ندري فالنفس تصيب وتخطئ ، وما ذكرنا لهذه العقبات إلا لنُذكر بها أنفسنا ثم نذكرهم .

في العقبة الأولى التي سنشير إليها نجد أن غاية المرء وهوى النفس هو سيد الموقف ، وبهذه العقبة الشديدة والخطيرة نجد أن مفاهيم الأوطان والعدالة تتبعثر وتتبدد ، وقد اختصر الزعيم الجنوب الإفريقي نيسلون مانديلا ، ذلك بقوله : الانتقام يحرق الأوطان .

إذن فالعقبة هي الانتقام والنكاية بالخصم وهي أيضًا الترصد للخصم ، وحمل كل ما يأتي من المقابل على محمل السوء ، ووضعه في خانة المؤامرة والتشكيك في النوايا ، فتجد التوجس هو الحالة القائمة فما إن تصبح النكاية ويصبح الانتقام ديدنًا وممارسة مستدامة إلا وتخفت المعاني الجميلة التي تقود المجتمعات إلى الرفاهية ، وتحقيق ما تصبو إليه نفوسهم من عدالة اجتماعية ومساواة في الحقوق .

وعلى ذكر موضوع النكاية تحضرني عبارة «أولًا جاؤوا» عبارة مشهورة منسوبة للشاعر الألماني نيمولر (١٨٩٢ ـ ١٩٨٤) عن تقاعس المثقفين الألمان حينما سيطر الحزب النازي على السلطة وطاردهم مجموعة تلو مجموعة فيقول مارتن نيمولر ، في قصيدته الشهيرة : (أولًا جاؤوا) .

في ألمانيا أولًا جاؤوا للشيوعيين لم أبال لأنني لست شيوعيًا ، وعندما اضطهدوا اليهود لم أبال لأنني لست يهوديًا ، ثم عندما اضطهدوا النقابات العمالية لم أبال لأني لم أكن نقابيًا ، بعدها عندما اضطهدوا الكاثوليك لم أبال لأني بروتستنتي ، وعندنا اضطهدوني أنا ، لم يبق أحد حينها ليدافع عني .

ومما نضيف عليه أيضًا في ذات السياق نص ننقله من كتاب المؤمن الصادق إذ يقول فيه إيريك هوفر : «تستطيع الكراهية الجماعية أن توحد العناصر المتنافرة ، بل إن هذه الكراهية يمكن أن توجد رابطًا مشتركًا مع عدو على نحو ينخر قواه ويضعف مقاومته ، لقد استطاع هتلر أن يستغل كراهية اليهود ، لا لكي يوحد ألمانيا فحسب ، بل ليضعف مقاومة دول تكره اليهود ، مثل بولندا ورومانيا ، وهنغاريا ، وحتى في النهاية فرنسا ، كما استطاع أن يستخدم كراهية الشيوعية بالطريقة نفسها .

إذن فالكراهية والتنافر التي تجعل من النكاية عنوانًا رئيسيًا هي ما يجلب لنا ضمور الضرورة وعدم حضورها في الوسط سواء أكان ذلك من وجهاء في المجتمع أو سلطات في الدولة إذ إن الضرورة يجب أن تكون فوق الجميع وداعية إلى تحرير الجميع من العنف والاقتتال .

نختم حديثنا عن هذه العقبة «النكاية» بإيراد القصة الشهيرة للأسد والثيران الثلاثة ، وتبدأ القصة كما ذُكرت في كتاب كليلة ودمنة ، أنه في أحد الأزمنة عاشَ ثلاثة من الثيران في مرجٍ واسعٍ ، يرعون ويأكلون ويرتعون بأمانٍ ، كان لأحدها لونٌ أبيض والآخر أحمر والأخير أسود ، وكان يجاورهم في المرْعى أسدٌ يَطمع بها ، ولكنَّه لَم يكنْ قادرًا على ذلك ؛ خشية أن تجتمعَ عليه ؛ فتَفتِكَ به نَطْحًا .

ولأن الأسدَ لا يُمكنه النَّيْل منها إلا مُنفردة ، قرَّر أن يُعْمِل الحِيلةَ ؛ لينال مُبْتغاه ، وفعْلاً هذا ما لَجَأ إليه ، ففي أحد الأيام وجَد الثورين الأسود والأبيض مُنفردين في المرْعى ، فاقتربَ من الأسوَد ، وهَمَس له ناصحًا بأنَّ رفِيقك الأبيض لافتٌ للنظر ،

وأنَّه متى جاء صيَّاد للمكان فلن يلبثَ أنْ يهتديَ إليكم بسبب لونه الفاضح ، كما أنَّ خيرات المرْعى تناقصتْ مؤخَّرًا ، فلو تخلَّصْتُم منه لكفتْكم خيراتُه أنت وأخوك الأحمر ، كما أنَّ القِسمة على اثنين خيرٌ منها على ثلاثة .

وهكذا لَم يزلْ به حتى أثَّرَتْ كلماتُه عليه ، وأخذتْ في فِكْره القَبول ، ولكنَّه لا يعرف كيف يُبعد الأبيض عن المكان ، فقال له الأسد : لا تحمل همًّا ، أنا أكفيك أمرَه ، وما عليك إلا الابتعادُ من هنا ، ودَعْ أمرَه لي .

تركَ الأَسْود المكان ، فانفردَ الأسد بالثور الأبيض وفتَك به ، وعندما عاد الأحمر أوْهَمَه الأَسْوَد بأنَّ الأبيض لَحِق به ، وأنَّه للآن لَم يرجِع ، وبعد مُرور مدة من الزمن ، نُسِي أمرُه ويُئِسَ من عوْدته .

ثم أقبلَ الأسد مرة أخرى مُسْدِيًا نُصحَه للأَسْوَد ، ومُذكِّرًا له أنَّ المرْعى لواحدٍ خيرٌ منه لاثنين وهكذا ، حتى تمَكَّن الأسد من النَّيْل من الثور الأحمر .

ثم ما لبثَ الأسد أنْ عاد بعد أيَّام وفي عَينيه نظرة فَهمها الثورُ الأسوَد جيِّدًا ، فأدْرَك أنَّه لاحِقٌ بصاحِبَيه، فصاحَ : لقد أُكِلتُ يومَ أُكِل الثورُ الأبيض .

ومَغْزى هذا المثَل بيِّنٌ وجلي كما ذكرنا آنفًا ، فمتى ضَحَّينا بأحدٍ ؛ لننالَ مكانه أو ما كان يناله ، فقد حَكَمْنا على أنفسنا بنفس مصيره، ووضعْنا أنفسنا بعده في القائمة .

ننتقل إلى العقبة التي تلي الأولى والعقبة الثانية ، وهي المتمثلة في الجهل وعدم إدراك المقابل ، ويتفرع من هذه العقبة الغرور والاستكبار ، مما يجعل للذات تقديسًا غير قابل للاعتراف بالخطأ ، أو التراجع عنه ، هذا جانب ، وسنذكر عليه مثالًا من القرآن الكريم ، ثم ننتقل إلى ما بدأنا به من جهل وعدم إدراك للمقابل .

في المثال الذي سنذكره يبرز لنا خير الناس وأعظمهم محمد ﷺ الأسوة الحسنة ، إذ تراه يرق لرجل ويكرمه لمجرد أنه عبس في وجهه مرة واحدة ـ وهو أعمى لم ير

ذلك العبوس ـ بعد أن أنزل الله في شأنه قرآنا معاتبا نبيه ﷺ، ففي مسند أبي يعلى عن أنس رضي الله عنه قال: جاء ابن أم مكتوم إلى النبي ﷺ، وهو يكلِّم أبي بن خلف، فأعرض عنه، فأنزل الله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ [عبس:١]، قال: فكان النبي ﷺ بعد ذلك يكرمه، ونجده ﷺ كثيرًا ما يطيب خاطره وهو الأعمى الذي لا يستطيع القتال، فنجده في غير مرة يوليه الإمارة على المدينة عند خروجه ﷺ للقتال، ولن نسهب في الحديث عن منافع ذلك إذ إن المقصد إيضاح أن جزئية عدم الاعتذار هي من الجهل وفك العضد مما يمثل عقبة أمام الضرورة التي نتحدث عنها.

هناك جانب آخر أشرنا إليه في بداية الحديث عن عقبة الجهل، وهو عدم إدراك المقابل والجهل بما يملكه من رؤى وتصورات، وأسوأ ما في هذا الشأن ما نسميه ونطلق عليه الجهل المركب، بحيث يعرف المقابل خلاف المعرفة الحقيقية بمعنى أنه يدرك معلومات مغلوطة عن من يختلف عنه، ويبني عليها تصنيفات وأحيانًا أحكامًا قاسية بطريقة اعتباطية قد لا يدركها، والسبب في كل ذلك عدم تكلفه بالبحث وإدراك كافة جوانب من يختلف معه.

بقي علينا أن ندرك جزءًا يسيرًا من هذه العقبة المتمثلة بالجهل وهي الجهل كما أتى في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، إذ نجد أنه عكس الحلم، والحكمة والعقل، والجهل يبرز في القرآن بأنه تحكيم للقوة فقط، كما نسميها «شريعة الغاب»، وسلطة الأقوى بإبعاد المنطق وتنحية الحق، وهذه طريقة حكم تحدثنا عنها في الفصل السابق، ونشير هنا إلى آية ذكر فيها الجهل ونبذه، إذ يقول سبحانه وتعالى في محكم تنزيله: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة:٥٠]، ومن هنا سميت الفترة ما قبل بعثة النبي محمد ﷺ بالجاهلية، لأنها كانت فترة تحكيم القوة والعصبية القبلية بحكم القوي على الضعيف، وسلب حقوقه، أخيرًا وفي نهاية الحديث عن هذه العقبة نشير بشكل يسير إلى أحد حلقات الجهل وهو التسرع في الحكم على

الآخرين ، إذ يعد ضمن حلقات الجهل المتعددة إذ إن الحكم على الآخرين بشكل متسرع يبرز من خلال تصنيف البشر ، والحكم عليهم ، وفق ما يرتدون أو يضعون على وجوههم ، إذ أن ذلك لا يعدو كونه حكمًا متسرعًا ، فالحكم على الأشخاص من خلال مظاهرهم فقط بعيدًا عن مخابرهم حكم متسرع غير مبني على تعامل واستماع ـ وإن كنا لا نستبعد الحكم على البشر من خلال مظاهرهم نهائيًا ـ لكننا نقول بأن المظهر جزء من عملية فهم الآخر وليس كلها .

ننتقل إلى عقبة أخرى خطيرة جدًّا كما نصفها إذ إن التعصب المتمثل في المكابرة وتنزيه الرأي عن كل خطأ يعد من العقبات الخطيرة التي تقف أمام الضرورة وحضورها ، ولا شك أن الحديث عن هذه العقبة وخطورتها سيجعلنا نستدرك الكثير مما يعد ضمن منظومة التعصب والتشبث بالرأي .

يبرز لنا التعصب المقيت الذي هو البذرة التي تنمو بعد أن تتوفر لها التربة الصالحة والغذاء الكافي ، لتصبح غلوًا وتطرفًا ممقوتًا في الفكر وسوء تقدير ، فانعدام الإحساس بإنسانية الآخر وتفهم مواقفه المطروحة يعتبر شكلًا من أشكال التعصب الذي يقود إلى الغلو في الأقوال ومن ثم الغلو في الأفعال ، وهذا نتيجة لانكفاء الحب ، والمودة في خانة النسيان ، وبروز الكراهية نحو الآخر ، والتعصب للرأي ، والاعتقاد بصحته ، دون الآراء الأخرى ، هو علامة صارخة من علامات الجهل والتخلف ؛ لأنه دلالة على ضيق الأفق ومحدودية الرؤية أو انعدامها في أحيان كثيرة .

والناس الذين ينطوون تحت مظلة الجهل والتخلف لا تجد لديهم استعدادًا لقبول فكرة ما قد تصيب وقد تخطئ ؛ لأنهم دومًا على صواب وغيرهم المختلفون معهم على خطأ .

فمفاهيم التشبث بالرأي والقطعية واليقينية والجزم تشير إلى أخذ المرء بمبدأ أو

عقيدة على نحو لا يرقى إلى الشك أو لا يخضع للتساؤل ، إذ إن المقدمات التي يجري الاعتماد عليها ـ دون دراسة ـ بالقبول ودون الإخضاع للتمحيص المنطقي الكافي هي حتمًا ستصنع قطعية لا تلجأ إلى الأدلة بل تصدر عن اليقين المتعجرف ، وأساس كل هذا التعصب والتشبث واليقينية هو الجهل بالحقائق الإنسانية ، والتي من أبرز مفاصلها هو اعتبار كل شيء نسبيًا وغير مطلق .

لذا فإن معرفتنا وإدراكنا بأن كل الحقائق نسبية وأن لا شيء مطلق ، يسحب من الآخرين البساط الذي يدعون من خلاله أنهم وحدهم يملكون الحقيقة ، وأن الآخرين عليهم أن يتلقوا تلك الحقيقة ، وألا يجادلوا حولها ، تلك المعرفة تمنحنا القدرة على مد جسور الحوار البناء مع الآخرين وليس الخلاف معهم ؛ لأن في الحالة الأولى يوجد تواصل وتقارب ونطلق على هذه الحالة «اختلافًا» ، وفي الحالة الثانية إلغاء وقطيعة فنطلق على هذه الحالة «خلافًا» .

الاختلاف بين الصحابة رضوان الله عليهم معروف ، فهم الذين ورثوا من معين رسول الله ﷺ ، وأدركوا أن الحياة تتسع لجميع أفكارهم وفهمهم ، ومن ذلك أن عبد الله بن مسعود وابن عباس كان كل منهما يشكل مدرسة مختلفة ، إلا أن ذلك لم يكن ليرقى فيكون خلافًا إذ ظلت الصحبة والصداقة فيما بينهم بالرغم من الاختلاف في الرأي والتفسير ، إذ كانت الضرورة التي نتحدث عنها حاضرة في ذلك الوقت ، فكان التسامح والتعايش والاحترام متبادلًا فيما بينهم بالرغم من الاختلاف الطبيعي الذي يحدث بينهم آنذاك .

لا يمكن للأخوة والاحترام أن يظهر قبل الاعتراف بحق تعدد الآراء ، وعدم تهميش من نختلف معه لمجرد اختلافنا معه ، وهذا الحق الرباني هو ما يجعل للضرورة حضورًا في المجتمعات ، والشواهد على ذلك عديدة فمن ذلك ما كان ممن كانوا قدوات ومنارات .

ومن أولئك الأئمة السابقين الذين كانوا خير مثال وقدوة الإمام الشافعي رحمة الله عليه، حيث جسد لنا معنى احترام الاختلاف فيقول عنه يونس الصدفي : ما رأيت أعقل من الشافعي ، ناظرته يومًا في مسألة ، ثم افترقنا ، ولقيني ، فأخذ بيدي ، ثم قال : يا أبا موسى ، ألا يستقيم أن نكون إخوانًا وإن لم نتفق في مسألة .

يقول الرب سبحانه وتعالى في محكم تنزيله : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [المائدة:٤٨] .

إذا لو شاء الله لجعل الأمة متفقة بجعلهم أمة واحدة ذات رأي واحد ، إلا أنه سبحانه وتعالى جعل لكل أمة منهاجًا ، وكذلك نجد آية أخرى في موضع آخر من القرآن الكريم تؤكد ما أشرنا إليه إذ يقول سبحانه وتعالى : ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود:١١٨] .

تأسيسًا على ما ذكرنا آنفًا حول التعصب فإننا نشير إلى ما يسمى بالعقل الاستبدادي ، والذي هو عقل إطلاقي يرفض أن يكون هناك وجهات نظر مبنية على تجارب شخصية ومعارف مختلفة ، وأن يكون لكل فرد وجهة نظر مختلفة ، ولا يعترف بأن ما يراه يمكن ألا يمثل إلا جانبًا من الحقيقة ، وأن بإمكان الآخرين أن يروا جوانب أخرى قد تكون أصوب من التي رآها هو فقط ولا شيء سواه .

وقبل أن نختم حديثنا عن العقبات ، وننتقل إلى العقبة الأكثر شيوعًا نتكلم مرة أخرى بشيء يشير عن الضرورة كإبراز لها قبل الشروع في تناول العقبة الأكثر شيوعًا ، إذ نعتبر ما سنتحدث عنه في لاحق الكلمات ذا أهمية بالغة وهو ما جعلنا

نفرد له عنوانًا كاملًا .

الضرورة في حقيقتها تعتبر عاملًا لتحرك الحياة والسباق التنافسي فيها نحو الأفضل والأكمل ، ويكون ذلك بارتفاع الهمم ، واتضاح المعاني السامية الفاضلة ، ودرجاتها ، وتصاعدها ، وأنواعها ، فعدم التطور وتحقيق غايات الأمم والحضارات هلاك لها ، وعلامة على زوالها ، فالتنافس الشريف الذي يقع تحت مظلة الاحترام المتبادل يشكل عاملًا مهمًا في تنمية الحياة وترشيد مسارها ، والتخلص من الأخطاء والانحرافات التي تحدث بشكل طبيعي جدًّا فتجدد الآراء وتعددها يكون بمثابة آلة الضبط لمثل ذلك هذه حقيقة الضرورة التي تنضب وتزول بحضور ما أطلقنا عليه عقبة ومشكلة ، إذ تزول حصيلة من العمران الحضاري والثقافي بزوال الضرورة ، وحضور ما يقابلها من تعنت وإصرار على أفكار يدعي أصحابها أنها غير قابلة لأي تمحيص أو مراجعة .

العقبة الأكثر شيوعًا :

تقول الحكمة : «الصالحون يبنون أنفسهم ، والمصلحون يبنون الأمم» ، وإذا كان الصالحون يبنون أنفسهم ، وهو أمر جيد بلا شك ، فإن الأُمم والشعوب في حاجة إلى المصلحين الذين يبنون الأُمم ، إنها في أمس الحاجة إلى مصلحين من البشر على إختلاف جنسياتهم وألوانهم ومعتقداتهم ، يسعون إلى الارتقاء بشعوبهم نحو الخير والفضيلة ، ويقومون بدور فاعل في نشر ثقافة الضرورة بين الشعوب والأمم ، وهؤلاء في حقيقتهم أصحاب مهمة شاقة لأنّهم يظهرون كلما برزت مشكلة للبشر ليسعوا بكل عقلانية نحو إزالة اللبس والمغالطة ، وحلّها بالطرق السليمة التي تكفل حرّية الإنسان ، وتحافظ على الإنسان من أخيه الإنسان إذا أساء تصرفه ، وهؤلاء يمشون على منهج المصلحين العظماء من قبلهم ووفق ما تمليه عليهم المبادئ والقيم التي يحملونها .

نتتقل إلى الحديث عمّا أطلقنا عليه العقبة الأكثر شيوعًا إذ أن هذه العقبة تعد منتشرة ومستشرية في المجتمعات، وهي «أي العقبة» تقف أمام الضرورة وحضورها بشكل متكرر ومزعج، إذ إن ظهور هذه العقبة وملحقاتها يجعل الضرورة تنضب وتختفي، فالضرورة تحتاج بيئة خصبة تجعل حضورها ممكنًا، وفي الإشارة إلى العقبات نلتمس الخلل ونرجو تلافيه، وإتلافه، لذا ستجد أننا في الحديث عن العقبة الأكثر شيوعًا سنحاول أن نشخص العقبة وماهيتها، وبواعثها، وما ينتج عنها، ومنطلقنا في كل ذلك بحث عما يتجسد في شكل ممانعة بطريقة مقصودة من قبل الفاعلين، أو غير مقصودة إذ إن المبحث هو تشخيص العقبة كما أشرنا.

في البداية نلفت النظر إلى أن من نختلف معه أو لا تعجبنا مواقفه، له حق الحياة والمشاركة فيها، بل أن يصرح بأفكاره، وأطروحاته، وهذا الأمر منبعث من كون أنك تثق بمنهجك، وفكرك الذي تحمله، كما أنك موقن بتوجهك، لذلك لا يضيرك أي طرح آخر أيًا كان، وهنا تكمن المفارقة بين من يثق بأفكاره ويؤمن بها حقيقة بعيدًا عن الشعارات، أو الأيقونات المؤقتة التي تتجلى في تصرفات ومواقف من يعتقدون أنهم يحسنون التصرف، في حين أنهم يجهلون أو يتجاهلون آخرين لهم حق إبداء رأيهم، كما أبدوا، إذ تأتي هذه من أمور تنطوي تحت أشياء وراثية لم تخضع لأي مراجعة وتمحيص.

إذن الثقة واليقين من المنهج الذي تؤمن به سيجعل الأرض ممهدة لحضور الضرورة، إلا أن عكس ذلك سيمنع حضورها، بل إن عدم الثقة تعد عائقًا مؤثرًا جدًا ومنتشرًا بشكل كبير، فالخوف والوجل من أفكار أخرى هي أكبر وأكثر عقبة تواجه الضرورة وتمنع حضورها، وبواعث ذلك تبدأ من الجهل بما يحمله من أفكار وتنتهي بالجهل بما يحمله الآخر من أفكار، وإن كنا قد أشرنا في أحد العقبات

السابقة إلى قضية الجهل حول ما يحمل المقابل من أفكار ، فإننا الآن نشير إلى من يجهل ما يعتنق إذ أن البعض لا يحمل من أيدلوجية يعتنقها أو فكر يدعي أنه ينافح عنه إلا المسمى ، كذلك هناك أمر آخر يبعث على عدم الثقة بالمنهج وهو يكثر بين مثقفين وسياسيين غالبًا ، إذ تجد أن البعض لا يجهل بل أنه مدرك وملم بعديد من جوانب منهجه ، إلا أنه يملك ما يفسد المنهج الذي يعتنقه وهو المصلحة الخاصة أو الشخصية التي تتمحور حول ذاته ، هو أو من حوله من الخواص ، فمن يتسلط عليه مثل ذلك فإنه حتمًا سيأوي إلى ابتكار ما يبرر تصرفاته مما يعني أنه سيتخلى عن كثير مما يحمله منهجه ، وهنا تبرز عدم الثقة فيصبح مشككًا بمنهجه وبمنهج المخالف له في حين أنه موقن بأن مصلحته هي فوق كل شيء ، وهذا كله يجعل من الضرورة أمرًا بعيد المنال ، وغير قابل للتحقق طالما أن النزوات والرغبات الشخصية هي التي تسود وتطغى .

الأمم في حقيقتها تطمح إلى أن تكون متقدمة ومزدهرة ورائدة في كافة المجالات ، وذلك لا يتحقق من خلال كبت وحجب ، إذ إن الحجب والتعتيم يعني عدم الثقة بالمنهج ، كما أشرنا سلفًا لذا ، فعلينا اعتبار الضرورة التي نُعرفها بالتكاتف والتعايش بين مختلف مكونات المجتمع المتنوع من الثقافات والأديان والقوميات ، مرورًا بالعصبيات والقبليات إلى ما لا نهاية من الفرق والنحل ، اعتبارها من أهم مقومات التحضر والتقدم ، فعندما يضع العقلاء أياديهم ببعضها البعض ، ويدفعون بخلافاتهم جانبًا ويكون الحوار أساس العمل الهادف ، فإنهم حتمًا سيشيدون الركائز الأساسية لمجتمع يسوده التسامح وشعاره الأمن والسلام والإخاء والمنفعة المتبادلة .

قد قيل : إن بالمثال يتضح المقال ، لذا فسننقل قصة حصلت منذ عهد مضى ، وهي تحكي وتوضح كيف أن من كان لا يثق بالمنهج الذي يسلكه ويعتنقه ، يتخوف

كل الخوف والوجل من أي طرح لتجده مهاجمًا للجديد مستمسكًا بما وجد عليه آبائه الأولين ، فلا تجد نقاشًا جادًا ، إلا ما ندر مع أولئك الذين لا يثقون بمنهجهم والثقة به كما أسلفنا هي القبول بالرأي الآخر ومقارعة الحجة بالحجة ، القصة أو المثال الذي سنتناوله فيما يلي سيحكي لنا عن أحداث وقعت في عصر النبي ﷺ ، وكان فيها تجسيد واضح لعدم الثقة بالمنهج .

ففي إحدى زيارات الشاعر المعروف من قبيلة دوس الطفيل بن عمرو إلى مكة ، كان الرسول ﷺ قد شرع بدعوته والتبشير بمنهجه ورسالته ، وقد خشيت قريش آنذاك أن يلقاه الطفيل ويسلم ، فيضع شعره ومواضيع قصائده في خدمة الرسول ﷺ ، لذا أحاطوا فيه وأنزلوه ضيفًا مكرمًا ، وراحوا يحذرونه من محمد ، بأن له قولًا كالسحر ، يفرق بين الرجل وأبيه ، والرجل وأخيه ، والرجل وزوجته ، وأخذوا يوصلون إليه رسالته فحواها أنهم يخشون عليه وعلى قومه منه ، ونصحوه بألا يسمعه أو يكلمه .

و حين خرج الطفيل من عندهم ، ووضع في أذنه كُرْسفًا «أي القطن» كي لا يسمع شيئًا بعد أن اقتنع بما قالوا له حتى إذا نزل الحرم المكي إذ به يجد النبي ﷺ قائمًا يصلي عند الكعبة ، فقام قريبًا منه فسمع بعض ما يقرأ الرسول الكريم ، فقال لنفسه : واثُكْلَ أمي ، والله إني لرجل لبيب شاعر ، لا يخفى عليَّ الحسن من القبيح ، فما يمنعني أن أسمع من الرجل ما يقول ، فإن كان الذي يأتي به حسن قبلته ، وإن كان قبيحًا رفضته ، ثم تبع الرسول ﷺ إلى منزله ودخل وراءه و قال : يا محمد ، إن قومك قد حدثوني عنك كذا وكذا ، فوالله ما برحوا يخوفونني أمرك حتى سددت أذني بكرسف لئلا أسمع قولك ، ولكن الله شاء أن أسمع ، فسمعت قولًا حسنًا ، فاعرض عليَّ أمرك ، فعرض عليه الرسول ﷺ الإسلام ، وتلا عليه القرآن ، فأسلم الطفيل وشهد شهادة الحق حتى إنه أصبح داعيًا ومبشرًا بما جاء به الرسول ﷺ .

وللعجب أن هذه الأحداث كانت قبل ما يقارب أربعة عشر قرنًا وحصلت أحداثها في أعظم بقعة ، إذ حدثت في مكة المكرمة حيث كان آل قريش كما اتضح لنا غير متسقين مع ذواتهم كما أن ثقتهم في منهجهم مهزوزة بشكل جلي جدًّا ، فكان منهم أن حاولوا أيضًا تثبيط عزيمة الرسول ﷺ حين فشلوا في حجب دعوته إلا أن كل ذلك الحجب كان بمثابة الدعاية والترويج للدعوة التي يبشر بها الرسول ﷺ ، وكان تثبيطهم يأتي من بالاستهزاء تارة ، وبتقديم إغراءات تارة أخرى ، إذ حاولوا إغراءه ، فكانت عروضهم تأتيه عرضًا تلو عرض ، ومنها حين عرض سادة العرب وملوكها وأثرياؤ ما على النبي الكريم محمد ﷺ أن ينصبوه عليهم ملكًا وسيدًا ، وأن يجمعوا له من أموالهم وأنعامهم ما يجعله أكثرهم غنى بما يملك من المال والأنعام وأن يجعلوا بيده الحكم والأمر ، هذا هو العرض ، مقابل ماذا ؟ مقابل أن يترك دعوته وطريقته .

لن نتجاوز هذه الحقبة الزمنية كثيرًا ، إذ إن حديثنا عن عدم الثقة بالمنهج يقابله حديث الثقة والإيمان التام ، بما يحمله من منهج مع احترام ما سواها ، قد ذكر بعض المؤرخين حادثة حدثت في ذلك الوقت تبين مدة ثقة الرسول ﷺ وصاحبه أبي بكر ﷺ بمنهجهما ، إذ كانت الثقة بالمنهج الرباني الذي يؤمنان به جليَّة واضحة في هذه الحادثة إذ كان الرسول ﷺ سيد الواثقين وأكثر المؤمنين بالمنهج الذي اعتنقه حق الاعتناق ، فعندما كانا مختبئين أثناء الهجرة في غار بأحد الجبال حدث أن رأى أبو بكر حوافر خيول الركبان الذين يتبعونهم ، فقال ﷺ وهو خائف : يا رسول الله ، والله لو نظر أحدهم إلى شرك نعليه لرآنا ، فرد عليه الرسول الكريم ﷺ واثقًا : **«يا أبا بكر ، ما ظنك باثنين الله ثالثهما»** ، وفي رواية أخرى : **«لا تحزن إن الله معنا»** .

هذا أيضًا يجعلنا نشير إلى التعامل النبوي الذي كان يتعامل به الرسول ﷺ مع المناهج الأخرى ، فقد كان كما يتضح لنا في سيرته مؤمنًا واثقًا بمنهجه ، وبذات

الوقت يحترم تعدد المناهج والأفكار ، فقد جاء في الحديث قوله عليه الصلاة والسلام : «**لا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع**» ، رواه أحمد (١/ ٣٠٠) .

إذ إن القتال والحرب هو ضد أولئك الذين رفضوا التعددية وجعلوا من منهجهم حقًّا مطلقًا بينما نجد أن سواه ضلال مطلقًا حسب تعريف أولئك الذين لا يعترفون بالتعددية ولا يرتضون إلا ذواتهم .

كما يؤكد صاحب رسول الله ﷺ ذات الأمر ، ففي خطبة أبي بكر الصديق ﷺ إلى جيوشه لتحرير العراق والشام جاء قوله : «وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له» . «انظر : تاريخ الرسل والملوك (٢/ ٢٤٦) .

وأيضًا جاء في عهد الفاروق عمر ﷺ احترام كامل لهذه التعددية ، وهذا الاحترام الصادر عن ثقة بالمنهج ، ووضوح في الغايات والمقاصد ، ففي رسالة إلى القدس نجد ضمانة واضحة لحريتهم الدينية وحرمة معابدهم وشعائرهم ، وقد جاء في تلك الرسالة ما نصَّه : «هذا ما أعطى عبد الله أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان : أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ، ولكنائسهم وصلبانهم ، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها ، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ، ولا من صليبهم ، ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم» . المرجع السابق (٢/ ٤٤٩) .

ولا يمكن أن يخوض باحث في الكتابة حول الأديان أو المذاهب وهو غير واثق بمنهجه ومتحامل على من يقابل أفكاره ومعتقداته ، إذ إن سوى ذلك شرط أساسي لينتج عنه طرح صادق وموضوعي ، وقد أشار «هاملتون» إلى ذلك عند تعرضه لدراسات مقارنات الأديان فقال : العرب هم أول من ألفوا في الملل والنحل ، لأنهم كانوا واسعي الصدر تجاه العقائد الأخرى ، وحاولوا أن يفهموها

ويدحضوها بالبرهان والحجة ، ثم إنهم اعترفوا بما أتى قبل الإسلام من ديانات توحيدية ، وقد كتب أبو الريحان البيروني في أديان الهند في القرن الخامس من الهجرة ، فلم يمس عاطفة أحد من أهلها ، وكان إذا كتب عن نحلة يوهمك أنه هو أحد أبناء تلك النحلة لتلطفه في وصف شعائرها .

وكان كتاب العرب آنذاك يذكرون جميع المخالفين بكل تجرد وموضوعية ، ويتجلى لك ذلك في كتاب طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة ، وطبقات الحكماء لابن القفطي ، وطبقات الأدباء لياقوت ، والوافي بالوفيات للصفدي ، وفي تاريخ حكماء الإسلام للبيهقي حيث ترجم المؤلفون للنصارى واليهود والسامريين والمجوس ، وهذه الصور تجسد لنا الأمثلة التي تدلك على ثقة بالمنهج يمتلكها أولئك العرب إذ أن ما جاء به النبي الكريم ﷺ جعلهم يمتلكون تلك الثقة فهو عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم قدم صورة حضارية عظيمة تجعل للضرورة حضورًا وبروزًا .

ومن أبلغ الأمثلة التي سنختم بها حديثنا حول الثقة بالمنهج من عدمه ما جاء عن خير البرية النبي ﷺ لوفد نجران ، وكانوا ستين شخصًا أن يدخلوا مسجده ، وأن يجلسوا فيه بضعة أيام ، فإذا حضرت صلاتهم قاموا متوجهين إلى الشرق على مرأى ومسمع من رسول الله ﷺ دون اعتراض منه أو منع ، لتتجلى لنا صورة الثقة بالمنهج التي تجلب لنا احترام التعدد المنهجي الطبيعي ، فرسول الله ﷺ يرسخ لقيم ومبادئ عظيمة ، وهذا الترسيخ لا يأتي بتسفيه الآخرين حتى وإن كان منهجهم باطلًا حسب ما يراه أحد الأطراف ، فأن تراه باطلًا أمر مشروع لكن أن تفرض زواله وقيام ما تراه أنت فقط ، فهذا مكمن العقبة التي نتحدث عنها . انظر : السيرة النبوية (١/ ٥٧٤) .

أخيرًا لا يكاد يخلو مجتمع ما من أسباب تدعو للفرقة والاختلاف ، إلا أن الفارق بين شعب وآخر ، وأمة وأخرى هو في القدرة على تعظيم المشتركات ،

وتقريب الفوارق ، وتجسير الفجوات ، وتعزيز اللحمة الوطنية في مواجهة التحديات والمتغيرات ، كما أن لكل الشعوب ميزات وخصائص ، فإن هذه الميزات والخصائص لا تظهر إلا بظهور الضرورة في المجتمعات والشعوب ، إذ أن الشعب المتميز بثقافته ومعرفته يدرك جليًا أن الحاضنة الأساسية له هي قبوله لمن يختلف معه ، ويصر على استيعاب الآخر ، بهذه الميزات تتشكل أرضية اجتماعية ، وفكرية وحضارية ، وهذا الشعب المتعدد المتنوع الذي يشبه بستانًا فيه مختلف الزهور والثمار المتعايشة المتآلفة ، يختلف مع بعضه وأحيانًا يحتد ذلك ليصل إلى الخلافات إلا أنه سرعان ما يعود إلى ما كان عليه من محبة وتآلف وتماسك ليتجاوز الخلافات ، ويحافظ على الاختلافات مما يجعل منه مساحة قابلة لاحتواء كل الخلافات والتناقضات لصهرها في بوتقة ومظلة يستظل بظلالها جميع المختلفين .

عوامل تساهم في ظهور الضرورة :

الوفاء بالعهد شرف وميثاق وتجده على عاتق كل من كان يريد الخير والسلام للأمم كما أنه قيمة إنسانية وأخلاقية عظمى ، فبهذه القيمة العظيمة تترسخ الثقة بين الأفراد والجماعات ، وتؤكد أواصر التعاون في المجتمع بكافة أطيافه ، وهو أصل الصدق وعنوان عريض في العوامل التي تساهم ، وتجعل من الضرورة أمرًا ممكنًا وحاضرًا في المجتمع .

قال حذيفة بن اليمان : ما منعنا أن نشهد بدرًا إلا أنني حين أقبلت وأبي نريد رسول الله ﷺ ، لكن قريش أتوا إلينا وقالوا : إنكم تريدون محمدًا ؟ فقلنا : ما نريده إنما نريد المدينة ، فأخذوا علينا عهد الله وميثاقه لتصيرن إلى المدينة ولا تقاتلوا مع محمد ﷺ ، فلما جاوزناهم أتينا رسول الله ﷺ فذكرنا له ما قالوا وما قلنا لهم ، ثم سألناه : ماذا ترى ؟ قال : «**نستعين الله عليهم ، ونفي بعهدهم !!**» .

فهكذا نجد النبي الكريم محمدًا صلى الله وعلى آله وسلم يجعل من الوفاء بالعهود

أمرًا بالغ الأهمية ، إذ أنه وبالرغم من حاجته للرجال في غزوة بدر ، إلا أنه وكما رأينا جعل الوفاء بالوعد قبل كل شيء ، وهذا الأمر ليس طارئًا أو غريبًا على هذا النبي العظيم ﷺ ، فقصته مع قريش حين وضعوا ميثاق صلح الحديبية معروفة حين أصرَّ عليه الصلاة والسلام أن يحافظ على بنوده ، إذ كان النبي ﷺ وفيًّا لهم وملتزمًا بالشروط التي وضعها الطرفان من غير استحواذ الطرف الأقوى على الأضعف أو عكس ذلك ، وقد أورد مسلم في صحيحه عن أنس ﷺ أن قريشًا صالحوا النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب ﷺ : «**اكتب بسم الله الرحمن الرحيم**» ، فقال سهيل : أما بسم الله فما ندري ما بسم الله الرحمن الرحيم ، ولكن اكتب ما نعرف : باسمك اللهم ، فقال النبي ﷺ : «**اكتب من محمد رسول الله**» ، قالوا : لو علمنا أنك رسول الله لاتبعناك ، ولكن اكتب اسمك ، واسم أبيك ، فقال النبي ﷺ : «**اكتب من محمد بن عبد الله**» ، فاشترطوا على النبي ﷺ ، أن من جاء منكم لم نرده عليكم ، ومن جاءكم منا رددتموه علينا ، فقال الصحابة ﷺ : يا رسول الله ، أنكتب هذا ، قال : «**نعم ، إنه من ذهب منَّا إليهم فأبعده الله ، ومن جاءنا منهم سيجعل الله له فرجًا ومخرجًا**» ، وبناءً على ذلك فقد تم إرجاع أبي بصير عتبة بن أسيد ﷺ ، وهو الذي أسلم مؤخرًا ووفد إلى مدينة رسول الله ، إلا النبي الوفي سلمه ﷺ إلى قريش وفاءً بالعهد الذي تصالح عليه معهم .

إذن وكما أشرنا نجد أن الوفاء قيمة وعامل مهم يجلب لنا الضرورة التي ندعو لها من في ثنايا هذا الفصل ، وقبل أن ننتقل إلى بقية العوامل نورد ما جاء في الصحيحين عن رسول الله ﷺ أنه قال : «**ينصب لكل غادر لواء عند استه يوم القيامة ، فيقال : هذه غدرة فلان ابن فلان ابن فلان**» ، قال ابن كثير : والحكمة في هذا أنه لما كان الغدر خفيًا لا يطلع عليه الناس فيوم القيامة يصير علمًا منشورًا على صاحبه بما فعل ، وهكذا يظهر للناس ما كانوا يسرونه من المكر ويخزيهم الله على رؤوس الخلائق ،

وقال ابن حجر في فتح الباري : والحكمة في نصب اللواء أن العقوبة تقع غالبًا بضد الذنب ، فلما كان الغدر من الأمور الخفية ناسب أن تكون عقوبته بالشهرة ونصب اللواء أشهر الأشياء عند العرب .

في حديثنا عن العوامل التي تجعل الضرورة حقيقة علينا ألا نغفل العامل الذي من خلاله يتم الأخذ بالعامل الذي ذكرناه آنفًا وهو الحوار والنقاش المثمر ، وقد جعلته بعد العامل الأول ؛ لأن عدم وجود الوفاء يجعل من الحوار بلا قيمة ولا معنى ، والحوارات الناجحة هي التي يترتب عليها مواقف فاضلة تأتي من خلال الطريقة والأسلوب في التعاطي مع المقابل ، ووجود فضاء حواري مفعم بالتفاهم وتقديم الحجج ما يعني ظهور الضرورة التي تقيم لنا مجتمعًا ناجحًا تقوم العدالة والمساواة من خلاله .

عدم القبول بتعريف المقابل وإنكار هويته يعني إنكار الذات وقبول ألا يعترف بك المقابل ، فالعملية متبادلة وما تقوم به حال غلبتك من أي منطلق بإقصاء من تختلف عنهم سيجعل من إقصائك في وقت من الأوقات أمرًا قابلًا للحدوث .

والمجتمع الذي يقاوم حرية التعبير وحرية الاختلاف ، والجلوس على طاولة الحوار هو ينقض في حقيقة الأمر مبدأ توحيد الله وتنزيهه ، فالذي لا يرد قوله ولا يُسأل عما يفعل هو الله سبحانه وتعالى ، فهل يريد أولئك الذين يقفون أمام القبول والحوار أن يجلسوا على عرش الله ، وأن يلبسوا رداءه فيكونوا مثله لا يرد لهم قول ولا يسألون عن فعل .

وهذا التعصب الذي يبدأ بفكرة ما يتطاول في عقل الإنسان ووعيه ويسد عليه منافذ التفكير السليم ، مما يولد التطرف والتشدد الذي يترتب عليه الإقصاء والنبذ الذي هو بدوره نفي للآخر المحاور أو الصامت الآخر وحكم عليه بالعدم والإلغاء .

لا يمكننا أن نلغي اتجاه الشمال أو الجنوب إلا من عقولنا فقط ، فلو قلنا : نريد

أن نلغي كل الاتجاهات فذلك مستحيل ، إذ أن لولا وجود الخاطئ بنظر أحدهم لما أصبح الصائب موجودًا ، فقضية إلغاء الآخرين لا يمكن أن تكون على الواقع .

وهكذا تظهر الضرورة مع الاحترام والتقدير المتبادل ، والحوار الحاضر والمستمر بين كل الأطياف والألوان ، فالتهميش والإقصاء يعد باعثًا من بواعث عدم الثقة بالمنهج والتهميش كما أشرنا يظل خطرًا على كل فئة ، إذ أن المتمكن الذي يهمش آخرين سيسقط في يوم ما : ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا﴾ [آل عمران:١٤٠] ، فما إن يتمكن المقابل له إلا ويأتي أيضًا بتهميش للمتمكن سابقًا مما يعني بروز رأي واحد واجتهاد أولئك فقط مرة أخرى .

ولتتحقق فوائد ومنافع الحوار من حضور للضرورة ومن تبادل للأفكار بين كل الأطراف ومن وصول حتمي إلى الحقينة يتوجب أن تكون هناك قيمة مهمة جدًّا تجعل للحوار منفعة كبيرة ، وهذه القيمة تتمثل في الاعتراف بالخطأ ونبذ المكابرة والإصرار على الرأي .

فصغار النفوس الذين يتعصبون لآرائهم ، ولا يقبلون بغيرها حتى وإن كان هذا الغير أعمق من رأيهم فكرًا ، وأكثر منه نفعًا ، أما كبار النفوس فهم الذين يحملهم تواضعهم ، ورقي نفوسهم على قبول الرأي الآخر ، وتقديره والثناء عليه متى كان فيه الخير والصواب ، رافعين الشعار الشهير الذي كان يردده الإمام الشافعي ~ : «قولي صواب يحتمل الخطأ ، وقول غيري خطأ يحتمل الصواب» .

وكبار النفوس لا يُفسدون لا يُقدسون أنفسهم ، فيدعون العصمة من الخطأ ، ولا يسخفون بآراء الآخرين ، أو يُسفهونها ، كي لا تتضح معالم الخطأ في قراراتهم وهم يسيرون في ركب الأقوياء والواثقين ، فيصححون ما وقعوا فيه من خطأ متى ظهر لهم ذلك ، ويُقوّمون من اعوجاجهم متى ما نصحهم أحد بذلك ، فهم يدركون حجم الإصرار على خطأ ارتكبوه ، أو التمسك بباطل وقعوا فيه ،

ويعتبرون ذلك مكابرة قد تؤدي بهم إلى غضب الله ، والوقوع فيمن شملهم العذاب ، من المُصرين الذين يصرون على أخطائهم وإخفاقاتهم ، وقد جاء في صحيح الجامع للألباني ~ حديث لرسول الله ﷺ إذ قال :

«وَيْلٌ لِلْمُصِرِّينَ ، الَّذِينَ يُصِرُّونَ عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ» .

ويعلمون ويدركون أيضًا أن الإصرار على الذنب ، وعدم الرجوع إلى الحق بعد أن تبين له يعد نوعًا من الكبر المنهي عنه ، وقد يؤدي إلى ورودهم العذاب الشديد وقد قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ [البقرة:٢٠٦] .

كما أنه قد قيل : إن رأس الأدب كله الفهم والتفهم والإصغاء إلى المتكلم ، ويقول الإمام الغزالي ~ مقولة عظيمة أوردها في كتابه إحياء علوم الدين فيقول : «أشدُّ الناس حماقةً أقواهم اعتقادًا في فضل نفسه ، وأثبتُ الناس عقلًا أشدهم اتهامًا لنفسه» .

كما سنشير أيضًا إلى عامل جديد بالاهتمام وأن يوضع في الحسبان ، وبه تكون الضرورة أمرًا ممكنًا ، وقابلًا للحضور فإن يكون الظلم والإجحاف عدوًا لجميع الأطراف وألا يرضى طرف ظلم طرف عامل مهم ، إذ أن الاستجابة إلى غريزة الاعتداء والتشفي هي تجاوز لمنظومة العدل والحق ، وذلك لا يعني إغفال مسألة القصاص وأخذ الحق ، إذ أن هذه المسألة واضحة والقصاص أعظم العدل ، لكن ما لا يقره عاقل أن نصل إلى ما هو أكثر من حقنا ، وذلك حتمًا هو تجاوز لمعنى ومفهوم القصاص الذي جاء ذكره في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة:١٧٩] .

وفي ذلك يقول الربيع بن أنس بن زياد ~ في أحد تفاسيره : جعل الله هذا القصاص حياة وعبرة ، فكم من رجل قد همَّ بداهية فمنعه مخافة القصاص أن يقع بها ! وإن الله قد حجز عباده بعضهم عن بعض بالقصاص .

فكما يصف ~ نجد أن ثمة بعضًا لا يردعهم إلا خوف من قصاص ولن نستطرد كثيرًا في موضوع القصاص ، إذ أن صورته متجلية في العديد من المواقف والأحداث ، لكننا سنكمل ما بدأنا به من الحديث عن العوامل وتحديدًا عامل وضع الظلم والإجحاف عدوًا لكافة الأطراف .

نجد أن الانسياق خلف مفاهيم تتمثل بالقضاء على الغير وإقصائه تعني حتمية استحالة الوقوف بوجه الظلم والجور ، ومتى ما غابت العدالة غابت الضرورة ، وصار حضورها مستحيلًا .

لا غرابة أن يستفحل مفهوم الإقصاء والإلغاء ليصل إلى سفك الدماء ، وهتك الأعراض ثم يتم بعد ذلك وسم هذه البشاعة بأوصاف وشعارات برَّاقة في متاجرة سياسة قذرة وبراجماتية خالية من كل معاني الإنسانية والعدالة ، وهذه اللعبة لا تخلو من أدوات ترتدي عباءة الدين والتدين تارة والحرية والتحرر تارة أخرى لتصوغ لنا هذه الأدوات مشهدًا ساقطًا يتم فيه تحريف المبادئ واسترخاصها وجعل الرأي فرضًا وإرغامًا بينما الرأي المختلف يصبح مهمشًا .

في ختام الحديث عن أهمية وضع الظلم عدوًا لكافة الأطراف يجدر بنا الإشارة إلى أن الإخلال بمثل هذا العامل سيجعل الخوف ينتشر بين الجميع إذ إن ردة الفعل على الظلم غير متوقعة العواقب غالبًا ما تكون وخيمة ولو بعد حين .

بما ذكرنا آنفًا نكون قد مررنا على جزء كبير من العوامل التي تساهم في ظهور الضرورة لنرسم بها تطلعات وآمال المجتمعات ، فحضور الضرورة يحقق ذلك ويبدد أشكال العنف والإقصاء ، إلا أن ثمة عاملًا يعد ضمن الأولويات والشروط اللازمة ، وغالبًا لا يمكن أن تكون العوامل السابقة إلا بهذا العامل الذي يعد ركيزة أساسية من أجل حياة أفضل وأجمل .

أما ماهيته فإنه الاستقرار والعيش بسلام ، إذ إن طريقة العيش بشكل صحيح وإيجابي

لا يمكن أن تكون إلا من خلال طمأنينة وراحة ، كما أن الهدوء والاستقرار يعتبر مدخلًا لتهيئة الأرضية السليمة للجلوس سويًا والتوصل إلى حل يرضي كافة الأطراف .

والحديث حول ذلك يجعلنا نقولها خالصة لا تقبل الشكل: إن على من ينشد الاستقرار النفسي والطمأنينة يتوجب عليه السير في نهج الهدوء والسكينة ، وفي ذات الوقت يرفض جميع أشكال العنف والإجبار من أي طوق أو جهة كانت ، ليكون هنالك مناخ للفهم والإدراك ، يمكن فيه الاستماع لبعضنا البعض ، إذ إن الحاجة أحوج ما تكون إلى التفاهم والقبول ، فيفترض ألا يكون لسوى ذلك مكان بين الجميع ، إذ إن أولئك الذين يدعون إلى وأد التفاهم وقبول الرأي والرأي هم بحد ذاته عقبة أمام الضرورة فما ستجنيه الأطراف من جعل أولئك يتوارون بعيدًا هو العيش بسلام وطمأنينة ، فإن أخضعوا ذواتهم لمراجعات وأعادوا صياغة مواقفهم فلا يمكن لنا إلا أن نرحب بهم ونقبل بدخولهم في العملية السياسية والاجتماعية .

إما أن يكونوا مصرين على النبذ والإقصاء لمن سواهم ، فمن الأفضل أن يتوافق الجميع على عدم إشراكهم في أي عملية ، ونحن بذلك نفسح المجال للمّ الشمل والقبول بتعدد الآراء مما يعني حضور الضرورة ، وهذا هو السبيل الأمثل للعلاج ، الذي خلصت له العديد من التجارب ، والتجارب الديمقراطية وإخفاقاتها جعلتنا ندرك أن على الجميع أن يتوافقوا على صناعة الاستقرار ، فحين يكون الجلوس والمناقشة على مائدة واحدة حتى التوصل إلى حلول للمشكلات التي حدثت وتنحية كل ما من شأنه إفساد ذلك فإننا حتمًا سنصل إلى نتائج إيجابية ، أما لغة العنف والتعنت والتفرد بالرأي وإقصاء الآخر ، فلا شك أن نهايتها خاسرة ولن تقود إلا إلى نفق مظلم .

وقبل الانتقال إلى العامل الأكثر أهمية نشير إلى الآية العظيمة التي جاءت في سورة الممتحنة إذ يقول سبحانه وتعالى : ﴿ لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ

يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾ [الممتحنة:٨] .

فندرك إذًا أن الله لا ينهى عن الذين لم يقاتلوا ، من جميع أصناف الملل والأديان بل يقول : بأن تبرُّوهم وتصلوهم ، وتقسطوا إليهم ، إذ أن ذلك هو الهدي القويم والطريقة الصائبة التي جاء بها المبعوث الأمين صلى الله عليه وآله وصحبه أجمعين .

العامل الأكثر أهمية :

نأتي إلى الحديث عن العامل الأكثر أهمية بعد أن مررنا على أكثر من عامل ضمن ما أسميناه عوامل مساهمة في جلب الضرورة ، وقد كان لكل عامل منها أهمية إلا أنها بمجملها لا تقترب من أهمية هذا العامل الذي سنتحدث عنه إذ أن فعالية الشعور بالانتماء تكمن في مدى الحاجة الملحة إليه ، فالضرورة وحضورها تتطلب مثل هذا الشعور إذ إن الشعور بالانتماء لا يعني الثقة وحسب ، بل يتجاوز ذلك فهو الأصل وهو الجالب للثقة ، وهو الذي يعزز من احترام الانتماءات التي تختلف عن بعضها البعض ، فالتعريف والوصف يجعل من المرء مدركًا لتعريف وأوصاف غير ، ولنبسط تصوير ذلك وتبيانه نضرب مثالًا في الاسم الذي يحمله الشخص إذ لو لم يملك اسمًا ، فمن المستحيل جدًّا أن يدرك غيره من الأسماء أو بالأحرى يحترم الأسماء التي من حوله .

ذكر ابن عساكر في كتابه «كشف المغطى في فضل الموطا» قصة عظيمة للإمام مالك عليه رحمة الله إذ يقول : لجأ الخليفة أبو جعفر المنصور إلى الإمام مالك في موسم الحج طالبًا منه تأليف كتاب في الفقه يجمع الشتات وينظم التأليف بمعايير علمية حدّدها له قائلا : يا أبا عبد الله ، ضع الفقه ودوّن منه كتبًا وتجنّب شدائد عبد الله بن عمر ، ورخص عبد الله بن عباس ، وشوارد عبد الله بن مسعود ، واقصد إلى أواسط الأمور ، وما اجتمع إليه الأئمة والصحابة ، لنحمل الناس إن شاء الله على عملك ، وكتبك ، ونبثها في الأمصار ونعهد إليهم ألا يخالفوها .

إلا أن ما كان من الإمام مالك ~ بعد أن انتهى من تـأليف كتابه إلا ورده على ما أراد بالرغم من سمو المنطلق، والإرادة لدى الخليفة، إذ لم يجبه إلى مـا أراد حيث جعل كتابه جزءًا من كتب إذ أن قـوة انتمائـه لمبادئـه ومعتقداتـه جعلتـه يـرفض فكـرة حمل الناس وجمعهم على كتابه، وذلك من تمام علمه واتصافه بالإنصاف ويقينه بـأن ما يملكه ليس غاية العلوم وأفضلها، وقد كان جزءًا من رده على الخليفـة أن قـال: «إن الناس قد جمعوا واطلعوا على أشياء لم نطلع عليهـا مـن علـوم الحـديث للحـافظ ابن كثير»، فيجسد لنا هذا الإمام المعنى الكبير للانتماء، وفعالية هـذه الطريقـة ~ وجزاه الله عنَّا كل خير.

في الموروث والتربيـة والأمثلـة الـشعبية الكثـير والكثـير الـذي يقتـل الإبـداع ولا يحرض على الاختلاف، وتستخدم عبارات مثل «ليس بالإمكـان أفـضل ممـا كـان»، و«القناعة كنز لا يفنى»، و«الباب الذي يأتيك منه الريح سـده واسـتريح»، و«ضـع رأسك بين الرؤوس».... وغيرها، كلها مجتمعة ترفض الاختلاف وتعزز من نسق التشابه لغرض التشابه، وتقليل فرص الاحتكاك بين الأفراد ببعض من جهة، وبين الأفراد ومجتمعاتهم من جهة ثانيـة، فالتـشابه عقـدة حقيقيـة تقـف حجـر عثـرة أمـام الضرورة، إلا أن ثمة عوامل تقلل من ذلك، ذكرنا شيئًا منها سلفًا وسنشير هنـا إلى العامل الأبرز والذي يعد مؤثرًا بشكل كبير جدًّا.

فالشعور بالانتماء للمجتمع ومكوناته الرئيسية أمرٍ ملح جدًّا، ونكاد نجعلـه أمـر لازمًا في حضور الضرورة ولنسهب قليلًا في تعريـف هـذا الـشعور سنـضرب مثـالًا آخر بالوطن والانتماء إليه، حيـث إن الـوطن وشـعور الفـرد أنـه جـزء منه لا يكـون غالبًـا إلا مـن خـلال المشاركة في مؤسـساته وتنظيماتـه، وهنـا يجـدر بنـا الإشـارة إلى التجنيـد الإلزامـي وأثـره عـلى إيجـاد بيئـة خـصبة للـضرورة، فقـد أضـحت الخدمـة العسكرية وما تجلبه من منافع رافدًا مهمًا جدًّا في إيجاد الضرورة، فهي تجلب التـآلف وفهم مكونات المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، ونحن لن نتحدث عما يتحدث عنـه الجميع من فوائد شائعة حيث سنشير إلى ما يهمنا من جعل الفرد يشعر بقيمته داخل

المجتمع ، وذلك سيزيد من احترامه لذاته والآخرين من حوله ، فاختلاطه المكثف مع أهل الوطن والمجتمع سيجعل الضرورة حاضرة وممكنة ، فكل فرد يتمتع بخلفية ثقافية ودينية مغايرة ، وهنا تكمن أهمية هذا العامل حيث يتولد الشعور بالانتماء ، وبذات الوقت احترام الغير ممن يملكون أفكارًا مختلفة عن أفكاره .

لذا فإن الشعور بالانتماء يظل حاجة مهمة في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمعات والأفراد ، وفي ذلك يذكر عالم النفس سيمور سارسون في إحدى كتاباته المبكرة لعام ١٩٧٤م أن الشعور النفسي بالمجتمع أصبح المركز المفاهيمي لعلم نفس المجتمع والجماعة المشتركة ، مؤكدًا على أنه «أحد الأسس الكبرى التي يبنى عليها تعريف الذات» .

وبحلول عام ١٩٨٦م كان هذا التعبير من المفاهيم الرئيسية لعلم نفس المجتمع (سارسون ١٩٨٦م ، وشافيز وبريتي ١٩٩٩م) .

وفي وصف ذلك الشعور وحقيقته فإننا ندرك أنه عاطفة جياشة وقوية مرتبطة بإدراك للماهية وهي إجابة على أسئلة الهوية ، فالشعور بمثل ذلك تجاه أمة من البشر يعد من أقوى وأهم العوامل التي تجعل من الضرورة أمرًا ممكنًا وحاضرًا .

ويبقى حديث كثير حول هذا الشعور وأهميته ، إلا أننا سنحاول أن نختصر كما بدأنا في حديثنا عن الإشكالية في الفصل الأول ثم الضرورة في الفصل الثاني ، وإمعانًا في تعريف الضرورة وأهميتها نختم بحديث عنها .

فنقول : إن الضرورة وكما ذكرنا آنفًا هي الفهم والاحترام ، وهي القدرة على الاستيعاب والانطلاق من مكونات التسامح والتعايش ، فالاختلاف من طبيعة الإنسان لذا وجب على كل فرد أن يحترم اختلاف الآخر ، ولا يناصبه العداء أو يهينه لذلك .

لنستطيع تقبل اختلاف الآخر علينا أن ننمي داخلنا مهارة الاستماع وحب الخير والتسامح ، وهذا يوصلنا لحقيقة أنه مهما كنت لا تتفق مع شخص ما أو ما يقوله ، فيجب عليك أن تحترم رأيه ، وما يعتقد أنه صحيح ؛ لأن له قيمته فلا تحقر ما يقوله

أو يعتقد أنه الحقيقة ؛ لأنه يختلف عما تراه أنت ، فهناك جوانب كثيرة طيبة وجيدة في هذا الشخص بعيدًا عن اختلافك معه لا تراها والسبب تشبثك بالرفض لرأيه الذي هو حريته الشخصية .

هي أيضًا تباين في الرأي ومغايرة في الطرح وقد ورد فعل الاختلاف كثيرًا في القرآن الكريم ذكرنا شيئًا من ذلك سابقًا ونختم بشيء من ذلك إذ قال سبحانه وتعالى : ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [البقرة:١١٣] ، وقال تعالى : ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [البقرة:٢١٣] ، وقال تعالى : ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الشورى:١٠] .

يقول العلامة عبد الله بن بيه حفظه الله في معرض حديثه عن الاختلاف في الرأي : لابد من إحياء روح التسامح في الأمة فتتجنب التباغض وبث روح الأخوة والمودة في أنحاء العالم ، ولابد من تأكيد أدب الاختلاف وتجنب سلبيات الاختلاف ، ولابد من التأكيد على أن للاختلاف أسبابًا موضوعية مشروعة ووجيهة يجب إبرازها واستثمارها لرأب الصدع وإصلاح ذات البين .

وهنا نكون قد مررنا على جزء يسير من موضوع الكتاب (الإشكالية والضرورة) على أمل أن نكتب حول هذا الموضوع بشكل أكبر وأوسع إن شاء الله ، ونرجو من الله أن يوفقنا وإياكم لكل ما فيه خير وصلاح للعباد والبلاد ، إنه هو الهادي إلى الصراط المستقيم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

كتبه

عبد الله حجاج

بتاريخ : ٢/ ١١/ ٢٠١٣م

الفهرس

الموضوع الصفحة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الموضوع | الصفحة

*****